

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد التأمينات



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:

عنوان الموضوع

واقع و آفاق التأمين التكافلي في الجزائر – دراسة حالة مقارنة بين التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية خلال الفترة 2014-2018 -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبتان

:

تحت الإشراف الأستاذ:

- غفصي توفيق

- مكي خولة

- محروق ايمان

السنة الجامعية: 2020 – 2021 م



شكر وعرفان

" كن عالما فان لم تستطع فكن متعلما ، فان لم تستطع فأحب العلماء ، فان لم تستطع فلا تبغضهم ."

بعد رحلة البحث وجهد واجتهاد تكللت بانجاز هذا البحث ، نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير ، كما لا يسعنا إلا أن نخص باسمي عبارات الشكر والتقدير الدكتور "غفصي توفيق" لما قدمه لنا من جهد ونصح ومعرفة طيلة انجاز هذا البحث .

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لانجاز هذا البحث ، ونخص بالذكر أساتذتنا الكرام الذين اشرفوا على تكوين دفعة اقتصاد التأمينات والأساتذة القائمين على إدارة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة محمد بوضياف المسيلة ، إلى الذين كانوا عوناً لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا ،

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا و قدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات ، فلهم منا كل الشكر واخص منهم أساتذة كليتنا الذين أسهموا بشكل وفير في تشجيعنا أثناء انجاز هذا البحث

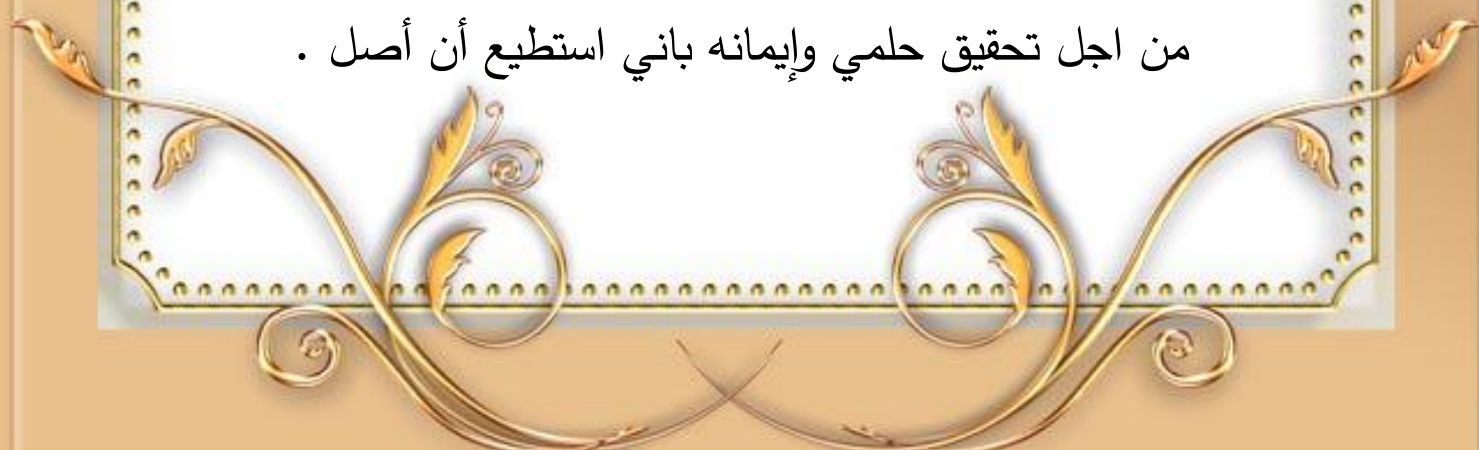
أما الشكر الذي من النوع الخاص فنحن نتوجه بالشكر أيضا إلى كل من لم يقف إلى جانبنا ، ومن وقف في طريقنا وعرقل مسيرة بحثنا .

البحث بحثنا ، فلولا وجودهم لما أحسنا بمتعة العمل وحلاوة البحث ، ولما وصلنا إلى ما وصلنا إليه فلهم منا كل الشكر ...



اهداء

"ربي أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من
لدنك سلطانا نصيرا"
اهدي تخرجي ثمرة جهدي إلى من أرضعتني الحب والحنان ومفتاح
السرور
من ربتي فأحسنيت تربيتي وسهرت على رعايتي بحملها وصبرها
"أمي الحبيبة"
وأبي الحبيب الذي تعب واجتهد لكي يمنحني الراحة ولم يبخل علي
بشيء وبفضله
وأمي وصلت لما أنا عليه الآن ، أطال الله بعمرهما
والى زوجي العزيز "احمد" الذي كان سندي ودعمي عند عثراتي فلم
يبخل علي بتفاؤله ودعمه
من اجل تحقيق حلمي وإيمانه باني أستطيع أن أصل .



اهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

إلى من تعبداني في الصغر وكانا لي نبراسا يضيء فكري بالنصح
والتوجيه

في الكبر أمي ، وأبي حفظهما الله

إلى من شملوني بالعطف وأمدوني بالعون وحفزوني للتقدم إخوتي ،
وأخواتي رعاهم الله

إلى من كنت ولازلت قطعة من قلبي، لقائنا في الجنة بإذن المولى ،
ها قد وصلت إلى المقام الذي لطالما تمنيت أن أكون فيه ، لم يكتب
لي الله أن أراك واحتضنك في يوم نجاحي

إلى أخي محمد ياسين رحمك الله وأسكنك فسيح جناته إلى من تحليت
بالإخاء وتميزت بالوفاء والعطاء

إلى من معها سعدت وبرفقتها في درب الحياة تألقت غاليتي إيمان
إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني كيف لا أضيعهم رفيقاتي
شيماء منى

إلى كل من علمني حرفا من الابتدائية إلى يومنا هذا

كنتم خير أساتذة ومعلمين

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر و تقدير	—
الإهداء	—
فهرس المحتويات	—
قائمة الجداول و الأشكال	—
مقدمة عامة	أ- و
الفصل الأول: لإطار النظري للتأمين التكافلي.	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التأمين التكافلي.	03
المطلب الأول: مفهوم التأمين التكافلي .	03
الفرع الأول: تعريف التأمين التكافلي .	03
الفرع الثاني: مشروعية التأمين التكافلي.	04
الفرع الثالث: مسميات التأمين التكافلي.	06
المطلب الثاني: نشأة التأمين التكافلي.	07
المطلب الثالث: خصائص التأمين التكافلي.	10
المطلب الرابع: مبادئ التأمين التكافلي من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.	12

14	المبحث الثاني: الفائض التأميني وطرق توزيعه في شركات التأمين التكافلي.
14	المطلب الأول: تعريف الفائض التأميني وطريقة احتسابه .
14	الفرع الأول: تعريف الفائض التأميني الفائض.
16	الفرع الثاني: طريقة احتسابه.
17	المطلب الثاني: العناصر المؤثرة في الفائض التأمين.
18	المطلب الثالث: طرق توزيع الفائض التأميني.
20	المطلب الرابع: مفهوم العجز التأميني وطرق تغطيته.
23	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لواقع التأمين التكافلي في الجزائر ونظيره السعودي خلال الفترة 2014-2018	
25	تمهيد
26	المبحث الأول: النظام التشريعي للتأمين التكافلي في الجزائر والسعودية .
26	المطلب الأول: الإطار القانوني للتأمين التكافلي في الجزائر .
29	المطلب الثاني: الإطار القانوني للتأمين التكافلي في السعودية .
35	المبحث الثاني: دراسة مقارنة بين شركة سلامة للتأمينات الجزائرية وشركة أمانة للتأمين التعاوني السعودية.
35	المطلب الأول: تقديم شركة سلامة للتأمينات .
35	الفرع الأول: تعريف شركة سلامة للتأمينات الجزائرية.

36	الفرع الثاني: منتجات شركة سلامة لتأمين السيارات.
37	المطلب الثاني: تقديم شركة أمانة لتأمين التعاوني السعودية .
37	الفرع الأول: تعريف شركة أمانة للتأمين التعاوني السعودية.
38	الفرع الثاني: منتجات شركة أمانة للتأمين التعاوني السعودية .
38	المطلب الثالث: دراسة مؤشرات التوازن المالي لشركة سلامة الجزائرية وشركة أمانة السعودية.
38	الفرع الأول: مؤشرات التوازن المالي لشركة سلامة للتأمينات الجزائرية.
41	الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي لشركة أمانة السعودية .
44	المطلب الرابع: مقارنة بين شركة سلامة الجزائرية وشركة أمانة السعودية.
44	الفرع الأول: نقاط التشابه.
44	الفرع الثاني: نقاط الاختلاف.
45	المبحث الثالث: تحديات وعوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في الجزائر .
45	المطلب الأول: تحديات صناعة التأمين التكافلي في الجزائر .
46	المطلب الثاني: عوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في الجزائر .
48	خلاصة الفصل
49	خاتمة عامة
53	قائمة المراجع
—	الملخص

قائمة الأشكال والجداول :

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01)	أقساط شركة سلامة للتأمينات	39
(02)	حجم التعويضات لشركة سلامة للتأمين	40
(03)	الاستثمارات المالية لشركة سلامة للتأمين	41
(04)	حجم أقساط شركة أمانة السعودية	42
(05)	حجم التعويضات لشركة أمانة السعودية خلال الفترة 2014 - 2018	43
(06)	الاستثمارات المالية لشركة أمانة السعودية	44

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01)	أقساط شركة سلامة للتأمينات	38
(02)	حجم التعويضات لشركة سلامة للتأمين	39
(03)	الاستثمارات المالية لشركة سلامة للتأمين	40
(04)	حجم أقساط شركة أمانة السعودية	41
(05)	حجم التعويضات لشركة أمانة السعودية خلال الفترة 2018 - 2014	42
(06)	الاستثمارات المالية لشركة أمانة السعودية	43

مقدمة عامة

تمهيد :

تقاس درجة التقدم الاقتصادي لأي دولة بالمقام الأول بمدى تقدم صناعتي المصارف والتأمين وتطورهما، وأصبحت خدمات التأمين في الوقت الحاضر تشغل حيزا كبيرا من اهتمام رجال الأعمال في الأنشطة التجارية والصناعية والخدماتية وغيرها نرى لاعتمادهم الكبير عليها في تهيئة الأمان لمشروعاتهم بمختلف أنواعها، لذلك أضحى التأمين مطلباً في مجتمعاتنا الإسلامية حماية للناس مما قد يطرأ عليهم من مخاطر، وقد شهدت صناعة التكافل العالمي نموا هائلا خلال العقد الماضي، وأصبحت جزء لا يتجزأ من النظام المالي السائد، ومزال التأمين التكافلي يحتاج إلى المزيد من التنظير والتأصيل وهو بصورته المعروفة من العقود المستحدثة المشروعة، وهو يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية في مختلف العمليات التي تمارس إطاره وهو اجتهاد للمختصين في المجال لإيجاد صيغت تأمينية تتوافق مع قيم ومبادئ المجتمع المسلم، وبدا تطبيق هذا النوع من التأمينات في السودان وانتقل إلى باقي دول العالم مدعما بإصلاحات تنظيمية مستمرة، والجزائر كغيرها من الدول الإسلامية لا يمكن أن تبقى بعيدة عن هذا التوجه الذي يمكن أن يساهم في تطوير القطاع المالي عموما قطاع التأمين خصوصا بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية المرجوة ومرافقة جميع الأطراف المتدخلة في بعث التنمية الاقتصادية. وهذا بالرغم من كون إن قطاع التأمين في الجزائر يتميز ببعض الخصوصية مقارنة بدول الجوار من خلال حداثة تجربة التكافل التي تبقى غير مؤطرة قانون والتي تركز على تجربة شركة سلامة للتأمينات

1. إشكالية البحث :

وهذا ما دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية :

ما هو واقع التأمين التكافلي في الجزائر؟

ويمكن تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هو التأمين التكافلي ؟؛
- ✓ ما هي أهم الاختلافات بين التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية ؟ ؛
- ✓ ما هي مختلف العوائق التي تواجه شركات التأمين التكافلي ؟ وكيف يمكن تنمية صناعة التأمين التكافلي ؟ ؛

II. فرضيات البحث :

- ✓ لا يوجد اختلاف بين التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية ؛
- ✓ من بين العوائق التي تواجه شركات التأمين التكافلي انعدام الثقافة التأمينية لدى الأفراد
- ✓ تطوير صناعة التأمين التكافلي يتطلب ضرورة إعادة النظر في القوانين المنظمة لنشاط شركات التأمين التكافلي .

III. أسباب اختيار الموضوع :

إن أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختبار الموضوع محل الدراسة هي:

- ✓ قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة في الكلية ؛
- ✓ ارتباط موضوع البحث بتخصص الباحث ؛
- ✓ محاولة إثرائه ومتابعة التطورات المعرفية التي تطرأ على التأمين التكافلي ؛
- ✓ حداثة تطبيق التأمين التكافلي ومحدودية الإقبال عليه؛

IV. أهمية البحث :

تبرز أهمية الموضوع من خلال أن القطاع الذي يتناوله الدراسة والمتمثل في قطاع التأمين والذي يعتبر من أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني، ويوجه الخصوص موضوع التأمين التكافلي والذي يعتبر البديل الشرعي للتأمين التجاري، حيث يحضاً بقبول عام المسلمين، وتزداد الدراسة أهمية في محاولة منا تحديد مختلف المبادئ وأهم خصائص التأمين التكافلي التي يجب على شركات التأمين التكافلي العمل بها، إضافة إلى توضيح مختلف الطرق والحلول التي تمكن من تنمية التأمين التكافلي لدى الدول العربية.

V. أهداف البحث :

يرمي هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- ✓ التعرف على التأمين التكافلي ؛

- ✓ معرفة الفائض التأميني وطرق توزيعه ؛
 - ✓ معرفة الاختلاف بين التأمين التكافلي وإيجاد حلول لها ؛
 - ✓ التعرف على صعوبات صناعة التأمين التكافلي وإيجاد حلول لها.
- .VI أدوات ومنهج الدراسة:

من اجل الإجابة على الإشكالية والتساؤلات السابقة ونظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها اعتمدت على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يعتبر الأنسب لهذه الدراسة التي تتعلق بدراسة واقع التأمين التكافلي في الجزائر، حيث استعملنا المنهج الوصفي في الفصل الأول النظري لعرض المفاهيم العامة حول التأمين التكافلي والفائض التأميني، ثم استخدمنا المنهج التحليلي في الفصل الثاني لتحليل واقع التأمين التكافلي في كل من الجزائر والسعودية والمقارنة بينهما.

.VII الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التي ربطت بين الموضوعين تعتبر قليلة جدا ومن بين هذه الدراسات نجد:

- **صليحة فلاق :** متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي، تجارب عربية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014- 2015، هدفت الباحثة إلى توضيح ماهية نظام التأمين التجاري، إبراز صيغ إدارة شركات التأمين التكافلي واستخلصت الباحثة إلى أن قطاع التأمين يعد من القطاعات الهامة في الاقتصاد، وأن التأمين التكافلي يتميز بخصائص يتفق فيها مع عقد التأمين التجاري وينفرد عنه البعض الآخر.

- **عامر أسامة:** اثر آليات توزيع الفائض على تنافسية شركات التأمين التكافلي دراسة مقارنة بين شركة تكافل بماليزيا والشركة الأولى للتأمين بالأردن خلال الفترة 2008- 2013، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2013، ركزت الباحثة في دراسة على توضيح مفهوم الفائض التأميني وطرق وآليات توزيعه في شركات التأمين التكافلي ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث هي أن شركات التأمين التكافلي تتقيد أثناء ممارسة نشاطها وإدارتها وبمختلف العمليات بضوابط موحدة ومحددة تختلف عن تلك المتبعة في شركات التأمين التجاري.

- **هيثم محمد حيدر:** الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني، 20-21/01/2009، الرياض، تطرقت هذه الورقة إلى تحديد مفهوم كل من إجمالي وصافي الفائض التأميني، كما بينت ترحيل وتوزيع الفائض التأميني ومن بين ما خلص إليه الباحث تحديد سقف ادني لمبلغ الفائض التأميني، وما قل عن ذلك فيبقى في حسب هيئة المشتركين لحملة الوثائق، والتأكيد على أن المصاريف ونفقات الاستثمارية التي تحص حساب هيئة المؤسستي لحملة الأسهم، تخصم من حساباتهم، وإذا كان الاستثمار مشترك بين حساب حملة الأسهم وحملة الوثائق فالنفقات توزع بينهما، كما انه لا بد أن يشترك حساب حملة الأسهم في جزء من النفقات الإدارية لأنه ينتفع منهما بشكل مباشر.

VIII. محتويات البحث :

بغرض الإحاطة بموضوع البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة فانه تم تقسيم الموضوع إلى فصلين تشكل هيكله من فصل نظري وفصل تطبيقي .

- **الفصل الأول:** هو الفصل النظري، تم من خلاله على المعرفة والتمييز بين الإطار النظري للتأمين التكافلي عن طريق مبحثين وهما البحث الأول: نتاول فيه ماهية التأمين التكافلي من خلال تحديد معناه وخصائصه ومبادئه بينما في المبحث الثاني الفائض التأميني وطرق توزيعه .

- **الفصل الثاني:** وهو الفصل التطبيقي تناولنا فيه القيام بالدراسة الميدانية والتي تعكس دراسة تطبيقية لواقع التأمين التكافلي للجزائر ونظيره السعودي عن طريق ثلاث مباحث الأول النظام التشريعي للتأمين التكافلي في الجزائر والسعودية، المبحث الثاني: مقارنة مؤشرات التوازن المالي في شركة سلامة للتأمينات الجزائرية وشركة أمانة للتأمينات السعودية، المبحث الثالث: تحديات وعوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في الجزائر .

IX. صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات التي حالت دون إتمام بحثي في وقت مبكر، ومن

بين هذه الصعوبات

- ✓ قلة المراجع من حيث صعوبة الحصول عليها ؛
- ✓ قصر المدة الزمنية المتخصصة لإنجاز الدراسة ؛
- ✓ نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة خاصة الشق المتعلق بالجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي .

تمهيد :

إن نظام التأمين التكافلي على اختلاف الأسس التي يقوم عليها يهدف إلى تقديم الخدمة التي يقدمها التأمين التجاري للمؤمن لهم ولكن بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقد والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المؤمن لهم اشتراكات متبرعا بها كليا أو جزئيا لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر، وما يتحقق من فائض بعد دفع التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على المؤمن لهم، الأمر الذي يجسد لنا معنى التكافل والتعاون . ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على التأمين التكافلي من خلال المباحث التالية:

❖ المبحث الأول: ماهية التأمين التكافلي

❖ المبحث الثاني: الفائض التأميني وطرق توزيعه في شركات التأمين التكافلي .

المبحث الأول: ماهية التأمين التكافلي

يعتبر التأمين التكافلي أحد البدائل التي قدمتها الشريعة الإسلامية للتأمين التجاري أو التقليدي، على غرار البدائل التي قدمتها لمختلف المعاملات المصرفية البنكية وغيرها من المعاملات المالية المعاصرة وذلك لتجنب المعاملات الربوية وبعض المعاملات المحرمة الأخرى وكذا إحلال مبادئ الشريعة محل المبادئ الظالمة التي أتت بها الرأسمالية والتي لا تراعي الجانب الإنساني والاجتماعي ولا الجانب الأخلاقي.

المطلب الأول: مفهوم التأمين التكافلي.

الفرع الأول: تعريف التأمين التكافلي .

نظرا لحدثة التأمين التكافلي فقد وردت تعريفات عدة، والتي رغم اختلاف عباراتها إلا أنها تشترك كلها في المعنى والتي سنذكر منها:

التعريف الأول:

هو نظام يقوم على التعاون بين مجموعات أو أفراد يتعهدون على وجه التكافل بتعويض الأضرار التي تلحق بأي منهم عن تحقق المخاطر المتشابهة، وهؤلاء هم المساهمون في تحمل المخاطر لهم في المصالح ما للمؤمن له الذي أصابه الضرر ¹.

التعريف الثاني:

عرف التأمين التكافلي بأنه " نظام تكافلي لايقوم على مبدأ الربح كأساس، بل يهدف إلى تقنين أجزاء المخاطر وتوزيعها على مجموعة من المشتركين (المؤمن لهم) عن طريق التعويض الذي يدفع إلى المشترك، المتضرر من مجموعة حصيلة اشتراكاتهم، بدلا من أن يبقى الضرر على عاتق المتضرر بمفرده، وذلك طبقا لنظام الشركة وشروط التي تتضمنها وثائق التأمين وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية " ².

¹ أحمد محمد لطفي، "المشكلات العلمية والحلول الإسلامية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص239.

² براق سمية، تسويق خدمة التأمين التكافلي دراسة تحليلية تقييمية حالة الدراسة شركة سلامة لتأمينات الجزائر، مذكرة لنيل ماستر ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص 30.

التعريف الثالث:

أما باعتباره نظام فقد وضع له التعريف التالي "تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون (هيئة المشتركين) يتعرضون لخطر أو أخطار معينة على سبيل التبرع، على تلافي آثار الأخطار التي يتعرض لها، أحدهم أو بعضهم بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع هذه الأخطار، وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين يسمى (القسط) أو الاشتراك تحدده وثيقة التأمين أو عقد الاشتراك، وتتولى شركات التأمين إدارة عمليات التأمين واستثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين، في مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال باعتبارها وكيلا مضاربا أو مبلغا معلوما مقدما باعتبارها وكيلا أو هما معا¹.

التعريف الرابع:

عرف التأمين التكافلي من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية على أنه تقديم الحماية بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقود والربا وسائل المحظورات وذلك بتقديم المؤمن له اشتراكات متبرع بها كليا او جزئيا للعقود لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع أضرار المؤمن عليه و ما يتحقق من فائض بعد دفع التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على حمله الوثائق (المؤمن له)².

¹ يوسف بن عبد الله الشبيلي، "التأمين التكافلي من خلال الوقف"، ملتقى التأمين التعاوني 22/20 جانفي 2009، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات الرياض، ص4.

² سامية معزوز، ليلي الهاشمي، إمكانية تقديم صيغ التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين التجاري، المؤتمر العلمي الدولي الرابع تفعيل دور التمويل الإسلامي في القطاع المالي الجزائري، 2018، الجزائر، ص 5.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن التأمين التكافلي "هو تعاون منظم تنظيمًا دقيقًا بين عدد كبير من الناس الذين يتعرضون لنفس النوع من الأخطار، حيث يسمى كل واحد مشترك، فإذا تحقق الخطر لأي من المشتركين تعاون الجميع في مواجهته بواسطة تضحية قليلة يبذلها كل منهم، وذلك من خلال دفع مبلغ معين من المال الذي يسمى اشتراك من أجل مواجهة الأضرار التي تحيط بمن نزل عليه الخطر منهم، كل هذه العمليات يتم إدارتها من قبل هيئة التأمين التكافلي.

الفرع الثاني: مشروعية التأمين التكافلي .

من القرآن الكريم قوله تعالى " تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان " سورة المائدة 02. إن هذه الآية تحث على التعاون في شتى المجالات، وتدل على أن الإسلام دين تعاون وتراحم، وإن الله أمرنا بالتعاون على الخير ومحاربة الشر، وأوجب على الناس أن يعين بعضهم بعضا في ميادين الحق والخير والبر .

ومن السنة النبوية: قوله صلى الله عليه وسلم " إن الأشعرين إذا أرملا الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم من ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالتسوية فهم مني وأنا منهم " .

وقوله أيضا " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا " . فهذه صورة مثالية للتكافل والتعاون إن فعل الأشعرين دليل واضح على التعاون الجماعي والتكافل بين الأقرباء، وذلك لدفع الحاجة التي تنزل بأفراد العائلة أو القبيلة .

ثالثاً: مسميات التأمين التكافلي:

يطلق على التأمين التكافلي عدة تسميات هي :

- 1-التأمين التعاوني: وذلك لتعاون مجموع المشتركين في تعويض الأضرار الناجمة عن المخاطر المؤمن عليها والتي تلحق بأحدهم ؛
- 2-التأمين التبادلي: وذلك لان الأعضاء أو المشتركين مؤمنون لهم في وقت واحد، وليس بينهم وسيط أو مساهمون يتقاضون أرباحاً على أسهمهم¹؛
- 3-التأمين الإسلام: ذلك لأنه يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللتميز بينه وبين التأمين التجاري².

¹ عبد الحميد محمود البعلي، المنافسة التجارية بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي وأثره على صناعة التأمين التكافلي، الديوان الأميري، الكويت، ص 54.

² فلاح صليحة، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي تجارب عربية، أطروحة الدكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، 2015، ص59.

المطلب الثاني: نشأة التأمين التكافلي.

شهد نظام التأمين التكافلي انتشارا واسعا وترسخ مفهومه في الدائرة الاقتصادية التأمينية، الأمر الذي ساهم في دعم منظومة الاقتصاد الإسلامي وإثبات جدارة الفكر التأمين التكافلي .
أولا: بداية ظهور نظام التأمين التكافلي.

كانت بداية ظهور نظام التأمين بصفة عامة تعاونيا تكافليا، كما ظهر عند العرب قبل الإسلام، فمن المعروف أن العرب اشتهروا بالتجارة ومن أشهر الرحلات التي كانوا يقومون بها رحلة في فصل الشتاء إلى اليمن ورحلة في فصل الصيف إلى الشام، وكان القائمون على تنظيم هذه الرحلات من رؤساء ومشايخ القبائل يجمعون من كل تاجر يشترك في هذه الرحلة مبلغ من المال بنسبة رأس المال الذي يشترك به في التجارة على أن يعوض من هذا المبلغ الذي تم جمعه كل تاجر يصاب بخسارة أو تبور تجارته.

يتضح لنا بأن التأمين بمعناه التجاري بدأ تكافليا تعاونيا، ومع ازدهار الصناعة وزيادة التبادل التجاري بين الدول طغى تحقيق الربح على تقديم الخدمة، وانتشر بصورته التجارية في مختلف أنحاء العالم، حيث ظهرت شركات التأمين التجاري في البلدان الإسلامية التي تقوم على مبدأ الربح، فأخذ الفقهاء والباحثون والعلماء بدراسة التأمين التجاري، حيث عقدت الندوات والمؤتمرات، واستقر على تحريم التأمين التجاري مع إيجاد البديل الشرعي وهو شرعية التأمين التكافلي¹.

¹ فلاق صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

ثانياً: التطبيق الفعلي لنظام التأمين التكافلي.

بدأ التطبيق الفعلي لنظام التأمين التكافلي بعد صدور فتوى مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته المنعقدة بمكة المكرمة سنة 1987م . و قرار أسبوع الفقه الإسلامي الثاني المنعقد بدمشق سنة 1961م، ومؤتمر مجمع البحوث العلمية السابع بالأزهر سنة 1976م، وقرار هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي السوداني .

وكانت دولة السودان صاحبة السبق في إنشاء أول شركة تأمين تكافلي 1979م، ومقرها الخرطوم التي أنشأت من قبل بنك فيصل الإسلامي السوداني، واعتبرت هذه الفترة نقلة كبيرة وحقيقية لنظام التأمين التكافلي من المجال النظري إلى التطبيقي والعملي، وذلك من خلال المباحث وتداول الآراء في المجامع الفقهية والندوات العلمية والمؤتمرات العالمية حول عدم شرعية التأمين التجاري مما استدعى ضرورة إيجاد بديل شرعي له، وذلك بإنشاء شركات تأمين تكافلية تقوم مقام شركات التأمين التجارية¹.

¹ فلاق صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

ثالثاً: أشهر شركات التأمين التكافلي.

لقد كان للبنوك الإسلامية دور هام وبارز في إيجاد شركات تأمين تكافلية ودعمها، حيث أن العديد من هذه الشركات منبثق عن بعض البنوك الإسلامية التي تقوم بالتأمين على ممتلكاتها وممتلكات المتعاملين معها لدى تلك الشركات، كما أن هذه الفتوى تعد جهة إيداع واستثمار لأموال شركات التأمين التكافلي، ومن أشهر شركات التأمين التكافلي، وأسبقها تأسيساً نذكر ما يلي¹:

1- شركة التأمين الإسلامية السودانية:

وهي أول شركات التأمين التكافلي تأسيساً، حيث ظهرت سنة 1979م في الخرطوم، من قبل بنك فيصل الإسلامي السوداني .

2- الشركة الإسلامية العربية للتأمين (إياك):

ظهرت سنة 1979م في دبي من قبل بنك دبي الإسلامي.

3- الشركة الوطنية للتأمين التكافلي :

ظهرت في الرياض في المملكة العربية السعودية سنة 1985م، وهي شركة حكومية بالكامل.

4- الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين:

ظهرت في البحرين في 1985م .

5- شركة التأمين الإسلامية العالمية:

ظهرت في البحرين سنة 1996م، وبنك البحرين الإسلامي دور فاعلي إنشائها واستثمار أموالها.

القاعدة الأساسية التي تحكم هذه الشركات هي الالتزام بأن تقوم بجميع أعمالها في مجال التأمين، أو استثمار الأموال بأسلوب خالي من الربا كما تخضع في جميع معاملاتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

¹ فلاق صليحة، مرجع سابق ذكره، ص 55.

المطلب الثالث: خصائص التأمين التكافلي .

يراد بخصائص التأمين التكافلي أنها تلك الصفات التي تميزه عن غيره من التأمينات وأهم تلك الخصائص التي يتميز بها ما يلي:

1- اجتماع صفتي المؤمن والمؤمن له لكل عضو في التأمين :

تعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي يتميز بها التأمين التكافلي عن غيره، حيث يؤمن أعضاء التأمين التكافلي بعضهم بعض لقيامه على أساس التعاون لمواجهة الأخطار، وفكرة اجتماع صفتي المؤمن والمؤمن له من شأنها أن ترفع الاستغلال والغبن عنهم، ويسمى اجتماع هاتين الشخصيتين في شخص واحد بالمشارك، عكس التأمين التجاري الذي يميزه بدوره بين كلا من الصفتين، فالمؤمن هو مؤسس الشركة وصاحب رأس المال والمؤمن لهم هم المشتركين .

2- ديمقراطية الملكية والإدارة :

بمعنى لا يوجد تمييز بين فرد وآخر يريد الانضمام إلى الشركة¹ .

3- عدم وجود الحاجة إلى رأس المال:

حيث يقوم التأمين التكافلي على مبدأ الاتفاق بين عدد كبير من الأعضاء المعرضين لخطر معين على توزيع الخسارة التي تقع لأي منهم، عليهم جميعاً² .

¹ خديجة علاق، دراسة استطلاعية حول التأمين التكافلي، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2015، ص 15.

² بهلولي فيصل، خويلد عفاف، التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر - الواقع والآفاق -، الملتقى الدولي السابع حول " الصناعة التأمينية الواقع العلمي وآفاق التطوير -" تجارب الدول -، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012، ص 05.

انعدام عنصر الربح :

وهذا يبين بوضوح أن الربح ليس من مقصود النوع من التأمين، ومع هذا فإن إدارة هذه الشركات تحرص على حسن الإدارة والتوجه إلى عدم مطالبة أعضائها بمزيد من الاشتراكات كما تحرص على إنشاء احتياطي لمواجهة الطوارئ عن طريق استثمار رؤوس الأموال المجمعة لديها . وقد تقوم بإدارة المال بنفسها، أو تسنده إلى جهة متخصصة تديره بمقابل .

4- تغيير قيمة الاشتراك:

يمكن أن يتغير الاشتراك المطلوب من كل عضو من أعضاء التأمين التكافلي بالتعويض، فإذا قلت التعويضات المدفوعة خلال مدة زمنية محددة عن الاشتراكات المدفوعة في هذه الحالة يجوز أن يستردوا تلك الزيادة، كما يجوز لهم تركها لاستثمارها . أما في حالة ما إذا تجاوزت التعويضات المدفوعة المبالغ المطلوب دفعها كتعويض، فإنه يجوز لهيئة التأمين التكافلي أن تطلب من الأعضاء أن يقدموا اشتراكات إضافية لمواجهة الخطر .

5- تضامن الأعضاء :

أعضاء هذا التأمين متضامنون في تغطية المخاطر التي تصيب أحدهم أو بعضهم¹ .

6- توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة:

تسعى مشاريع التأمين التكافلي إلى توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة ويعود ذلك إلى عوامل كغياب الربح وانخفاض المصروفات الإدارية، فلا يتطلب الأمر إلى وجود وسطاء أو مصروفات أخرى كالإعلان والدعاية².

¹ بالعجوج بلعيد، معزز سامية، سياسة التأمين التكافلي كبديل لسياسة التأمين التقليدي، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009، ص 07.

² عامر حسن عفانة، إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص 18.

المطلب الرابع: مبادئ التأمين التكافلي من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

حتى يكون عقد التأمين جائز شرعا يجب أن يتوفر على الشروط أو المعايير التالية¹:

1-تفادي الربا :

يقوم التأمين التجاري وعلى أساس أنه عقد معاوضة، بحيث يلتزم المؤمن له بدفع أقساط وفي المقابل يلتزم المؤمن بدفع تعويض في حالة وقوع الضرر أي أنه عقد معاوضة ينصب على استخدام النقد بالنقد وهذا مرفوض شرعا أي ما يدعى بالربا.

2- تفادي المقامرة والمراهنة:

حيث هناك احتمال الكسب والخسارة، مثل أن يقوم المؤمن له بدفع قسط معين أملا في أن يحصل على قيمة أكبر في المستقبل، وهنا شكل من أشكال المراهنة . أما في النظام التكافلي الإسلامي فيأخذ الفرد صفة المؤمن والمؤمن له، وأن ما يدفعه يظل ملكا له مالم يحدث تعويضات أو خسارة، كما أن ما يأخذه من تعويضات يعتبر تبرعا من إخوانه عن طيب خاطر تأكيدا بروح التكافل والترابط وبالتالي تنفي شبهة المقامرة والمراهنة.

3- تفادي الجهالة والغرر :

يقوم نظام التأمين التجاري على الجهالة والغرر، لأنه عند التعاقد المؤمن له يجهل ما إذا سيحصل على مبلغ التأمين أم لا، كما أن المؤمن والمؤمن له يجهلان مقدار التعويض، ومن ناحية أخرى يجهل كل منهما ماذا سيدفع ومتى سيحصل الخطر، أما الغرر يدخل في الأجل وهو محرم شرعا.

¹ مولاي خليل، التأمين التكافلي الإسلامي، الواقع والآفاق، الملتقى الدولي الأول " الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي بغيرداية، ص: 04- 05 .

تفادي الاستثمارات المحرمة:

يتم استثمار فائض أموال التأمين التجاري في المجالات التي تحقق أرباحاً عالية، بغض النظر عن ما إذا كانت جائزة شرعاً أم لا، أو بوضع أموال بالأقساط في البنوك مقابل فائدة، أما في النظام التكافلي فيتم استثمار فائض الاشتراكات في الاستثمارات الشرعية البعيدة عن الربا، أو التي تحقق الخير للأعضاء والمجتمع.

المبحث الثاني: الفائض التأميني وطرق توزيعه في شركات التأمين التكافلي

يعتبر الفائض التأميني من أهم الأسس التي يقوم عليها التأمين التكافلي، حيث يعتبر تأكيداً لمبدأ ملكية حملة الوثائق لأقساط التأمين لدى شركات التأمين الإسلامية القائمة على أساس التكافلي، وبالتالي فهو يمثل أهم الفروق الجوهرية التي تميز نظام التأمين .

المطلب الأول: تعريف الفائض التأميني وطريقة احتسابه .

الفرع الأول: تعريف الفائض التأميني الفائض.

يمكن تعريف الفائض كما يلي :

1- التعريف الأول :

- لغة:

الفائض مصدر من فيض، ويقال: فاض الماء والدمع ونحوهما يفيض فيضاً وفيوضه ويُفيضاً وفيضاناً وفيضوضه، أي كثر حتى سال على ضفة الوادي، وفاضت عينه تفيض فيضاً إذا سالت. ويأتي الفائض بمعنى الممتلئ¹.

وورد في تعريف الفائض في اللغة حيث قيل في لسان العرب " الحوض فائض اي الممتلئ وحوض فائض اي تفيض جوانبه لامتلأه " ، . وفي المحيط: فاض الحوض فهو فائض " . وفي تاج العروس: " بحر فائض اي متدفق وفلان فائض الكفين كناية عن الكرم "².
- التأمين لغة:

والتأمين في اللغة يأتي من المصدر أمن، وتأتي بمعنى الدفاع عن الآفات والبلايا³.

¹ علي محي الدين القرة الداغي، الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي، دار البشائر، بيروت، لبنان، 2003، ص 5.

² خلايفية محمود، استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي بين الجانب النظري والتطبيقي، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2013، ص 51.

³ عبد العزيز علي الغامدي، إعادة التأمين والبدل الإسلامي لدراسة فقهية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 22، العدد 44، السعودية، 2007، ص 39.

- الفائض التأميني اصطلاحاً:

المال المتبقي في حساب المستأمنين من مجموع الأقساط التي دفعها المشتركون، في جميع العمليات التأمينية والفنية ذات العلاقة بنشاط الشركة، مضافاً إليها أرباح الاستثمارات الشرعية لتلك الأقساط المخصصة لهم، وعوائد عمليات إعادة التأمين، والأجرة المعلومة للشركة كمدير الصندوق التأمين التعاوني¹.

2-التعريف الثاني:

هو "ما تبقى من إجمالي الاشتراكات المقدمة من حملة الوثائق خلال الفترة المالية بعد دفع إجمالي التعويضات للمتضررين منهم خلال الفترة المالية، ودفع مبالغ إعادة التأمين، واقتطاع المصروفات، مع مراعاة التغيرات في المخصصات الفنية².

3- التعريف الثالث :

عرفه احمد كمال حسين عباس بأنه " هو عبارة عن الرصيد المالي المتبقي في حساب المشتركين المخصص للتوزيع من مجموع الأقساط التي قدموها مع استثماراتها، وبعد حسم الاحتياطات والنفقات وجميع المصاريف .عبارة عن المبالغ المالية الناتجة من الفرق بين التعويضات وأقساط التأمين وذلك بعد حسم المخصصات والاحتياطات وعمليات إعادة التأمين، وبعد إضافة ما يتعلق بالوعاء التأميني من أرباح الاستثمار³.

¹ العيفة عبد الحق، الفائض التأميني وتوزيعه في شركات التأمين، الملتقى الدولي السابع حول " الصناعة التأمينية الواقع العملي وأفاق التطوير - تجارب الدول -"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 03-03 ديسمبر 2012، ص 05.

² فلاق صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 119.

³ شرقي أبو بكر الصديق، كاكاء علاء الدين الفائض التأميني وأثره على نمو صناعة التأمين التكافلي، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، ص 27.

الفرع الثاني: طريقة احتسابه .

يتم احتساب الفائض التأميني كما يلي¹:

- يتم تحديد الوعاء الحسابي لكل مشترك والذي نعني به صافي ناتج الأرباح والخسائر لكل عميل خلال السنة، وذلك من أجل توضيح رصيد الحساب الخاص بالعميل الذي يظهر إجمالي الأقساط لجميع فروع التأمين مطروحا منه احتياطي الأخطار السارية، المطالبات المسددة، والمطالبات تحت التسديد مع الأخذ بعين الاعتبار أن جميع دوائر التأمين في الشركة تعتبر وحدة حسابية واحدة لغرض معرفة نتائج التأمين، حيث يعتبر إجمالي اشتراكات جميع الوثائق لكل مؤمن له وحدة واحدة ؛

- تحسم المبالغ المعتمدة للاحتياطيات الأخطار السارية حيث تنتج هذه المبالغ عن ضرب أقساط كل فرع من فروع التأمين للسنة المقررة نظاما ؛

- يتم احتساب التعويضات المسددة لكل عملية بصفة مستقلة عن طريق جمع التعويضات المسددة الموقوفة، ومنها يتم معرفة إجمالي ما دفع أو ما لم يتم دفعه بعد التعويضات لكل عملية بصفة مستقلة؛

- بعد ذلك ينظر إلى الوعاء الحسابي لكل عميل بصفة مستقلة في ضوء قاعدة توزيع الفائض التأميني المعمول بها في الشركة، حيث يقصد بالوعاء الحسابي هو صافي ناتج الأرباح والخسائر، الخاص بكل عميل لتلك السنة.

- فإذا كانت نتائج العميل ممن تنطبق عليها قاعدة أن من سددت له تعويضات أو تعويضات تحت التسديد تقل في مجموعها عن صافي مجموع اشتراكاته فإنه يشترك في الفائض التأميني على أساس الرصيد المتبقي من هذه الاشتراكات.

¹ خديجة علاق، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- أما إذا كانت نتائج العمل عكس ذلك أي انه سددت له تعويضات أو تعويضات تحت التسديد، يصل مجموعها إلى صافي مجموع اشتراكاته أو تزيد عنها فانه لا يشترك في الفائض التأميني لتلك السنة فقط لا يدور رصيد نتائج أعماله السالبة إلى السنة التالية بل تصفر لتلك السنة.

المطلب الثاني: العناصر المؤثرة في الفائض التأمين.

ويمكن أن نلخص العناصر التي تؤثر على الفائض التأميني الإسلامي في النقاط التالية¹:

- 1- أقساط التأمين وعدد المشتركين؛
- 2- مقدار التعويضات المدفوعة للمتضررين من حملة الوثائق ؛
- 3- خبرة ونشاط دوائر التسويق في شركات التأمين الإسلامية ؛
- 4- المبالغ المالية المتوفرة من الاشتراكات المخصصة للاستثمار؛
- 5- خبرة إدارة الشركة في الاستثمارات المشروعة وحسن اختيارها من بين الاستثمارات؛
- 6- إعادة التأمين: فإذا أحسنت إدارة الشركة الاختيار من بين شركات إعادة التأمين العالمية وراعت في اختيارها نسبة الإعادة، وسعر الإعادة كان حجم الفائض كبيرا وإلا كان الفائض قليلا؛
- 7- مقدار الأجر المعلوم للوكالة التي تدير على أساسها الشركة العمليات التأمينية؛
- 8- المصاريف التي يتحملها صندوق التأمين التعاوني؛
- 9- تكوين الاحتياطات الفنية؛
- 10- سلوك حملة الوثائق ومدى تحملهم المسؤولية.

¹ العيفة عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 09.

المطلب الثالث: طرق توزيع الفائض التأميني.

هناك عدة صور لتوزيع الفائض التأميني :

أولاً: التوزيع على جميع حملة وثائق التأمين المشتركين في الصندوق¹.

بحيث يشمل من حصل على تعويض مقابل ضرر وقع عليه من خطر مؤمن عليه، ومن سلم من الأضرار والأخطار ومن ثم لم يحصل على تعويض، وذلك خلال السنة المالية . وانطلاقاً من هذا المبدأ يكون التوزيع على المشتركين، أي يحصل المشترك على نسبة من قيمة اشتراكه.

وسند هذا الرأي هو :الحفاظ على مبدأ التكافل، فالمشترك متبرع على سبيل التكافل والمواساة لمن لحق به ضرر من أعضاء هيئة المشتركين، فلا ينتظر رباً مقابل تبرعه، فما فاض في الصندوق بنهاية السنة المالية يرد لهم بالسوية.

ثانياً وهو الرأي المضاد كلياً للرأي الأول وينص على: اقتصار التوزيع على المشتركين الذين لم يحصلوا على أي تعويض خلال السنة المالية . وسند هذا الرأي :أولاً تحفيز المشترك إلى زيادة الحرص والحيلة من وقوع الضرر على الشيء محل التأمين.

¹ هيثم محمد حيدر، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، طبعة 03، لبنان، 2009، ص: 16-17.

ثانيا:تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين المشتركين .

فلا يتساوى من حصل منهم على مبلغ تعويض مساوي لقيمة اشتراكه أو زائدا عنه، مع من لم يحصل على أي تعويض، فالأول استرد ما دفعه من اشتراك أو زيادة، والثاني لم يحصل على شيء، فالعدل أن لا تساوي بينهما في توزيع الفائض التأميني .

ثالثا: الرأي الوسط بين الرأيين السابقين وهو [الأخذ بمبدأ النسبية والتناسب] .

بمعنى: التوزيع على جميع المشتركين من حصل على تعويض أم لم يحصل، مع مراعاة تخفيض قيمة مبلغ التعويض الذي حصل عليه من نصيبه من مبلغ الفائض التأميني الذي يستحقه .

هذا إذا كان مبلغ التعويض أقل من مبلغ الفائض، أما إذا كان مبلغ التعويض الذي حصل عليه أزيد أو يساوي قيمة نصيبه في الفائض التأميني فإنه لا يستحق شيئا ومستند هذا الرأي هو:الموازنة بين مبدأ التكافل، وتحقيق العدالة والمساواة بين أعضاء هيئة المشتركين .

الرأي المختار: نصت فتاوى العلماء الأجلاء الصادرة عن هيئات الفتوى والرقابة الشرعية لشركات التأمين الإسلامي إلى جواز الأخذ بأي من الطرق الثلاث المذكورة، لكن أرى أن الطريقة الثانية وهي:اقتصار التوزيع على المشتركين الذين لم يحصلوا على أي تعويض خلال السنة المالية، هي الأولى للأسباب المذكورة.

المطلب الرابع: مفهوم العجز التأميني وطرق تغطيته.

أولاً: مفهوم العجز التأميني :

هو الحالة التي يكون فيها صندوق هيئة المشتركين المكون من مجموع قيمة الاشتراكات، أرباح استثماراتها، و الاحتياطات بأنواعها المختلفة، غير قادرة على تغطية المستحقات المالية للمشاركين الذين وجبت لهم تعويضات عن أضرار لحقت بهم نتيجة أخطار مؤمن عليها، بمعنى أن المبالغ المطلوبة تزيد¹.

ويعرف أيضاً بأنه: اختلال التوازن بين ما يتم جمعه من اشتراكات وبين ما يتم دفعه من تعويضات مما ينتج عنه عدم القدرة على تغطية الأخطار التي تتحقق للمؤمن لهم².

ثانياً: طريقة تغطية العجز التأميني لدى شركات التأمين التكافلي.

جاء في الفقرة (08) من المادة (10) من المعيار رقم 26 الخاص بالتأمين الإسلامي ما يلي: في حالة عجز موجودات التأمين عن سداد التعويضات المطلوبة وعدم كفاية تعويضات شركات إعادة التأمين فانه يجوز للشركة أن تسد العجز من تمويل مشروع أو قرض حسن، على حساب صندوق التأمين، وتغطي الالتزامات الناشئة عن عجز الحادث في سنة من فائض السنوات التالية، كما يجوز للشركة المطالبة حملة الوثائق بما يسد العجز إذا التزموا ذلك في وثيقة التأمين .

¹ هيثم حامد المساورة، عقد التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار المطبوعات جامعة الإسكندرية، 2008، ص 38.

² عبد الهادي السيد نقي الحكيم، عقد التأمين، حقيقته ومشروعيته، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 203.

ومن خلال ما يلي نستعرض أهم طرق تغطية العجز في شركات التأمين التكافلي¹:

1-القرض الحسن:

يقدم مساهمون قرضاً حسناً من حسابهم على أن يسدد ذلك القرض من صافي الفائض التأميني الذي يتحقق خلال السنوات المقبلة، وهذه الخدمة الاقراضية تجسد معنى " القرض الحسن " في الشريعة الإسلامية، وطبقاً للضوابط والقيود الشرعية التي تضعها هيئة الرقابة الشرعية من أجل تجنب أي محذور شرعي .

2-إعادة التأمين:

قد تجد شركة التأمين التكافلي نفسها أحياناً أمام طلب التأمين لمخاطر مركزة بحيث أن إمكانياتها المالية لا تسمح لها بقبوله، وحتى لا يضيع معاملاتها تحتفظ بجزء في حدود طاقتها وتحول الباقي إلى شركات تأمين أخرى أو إلى عدة شركات ويطلق على هذه العملية " إعادة التأمين "، وهو ذلك العقد الذي به يتنازل المؤمن إلى شخص آخر هو معيد التأمين بكل أو جزء من الأخطار المؤمن عليها .

وتتنوع طرق عمليات إعادة التأمين أهمها :

أ- إعادة التأمين الاختياري: تتم من خلال اتفاق بين المؤمن المباشر (شركة التأمين)

والمؤمن المعيد (شركات إعادة التأمين) لخطر معين، ووقت معين، ولا يتعلق هذا الإنفاق إلا بالخطر الذي تم بشأنه التعاقد فلا يغطي أخطاراً أخرى يكون المؤمن المباشر قد تعاقد عليها قبل ذلك، حيث يجب التعاقد بالنسبة لكل حالة على حدى ؛

ب- إعادة التأمين الإجباري: وهو عبارة عن اتفاق عام بين المؤمن المباشر (شركة التأمين) والمؤمن المعيد (شركة إعادة التأمين) يتعهد بمقتضاه الطرف الأول بأن يحيل للطرف الثاني جزءاً من الأخطار، ومن مزايا هذه الطريقة أنها تؤدي إلى تغطية الأخطار التي أتم إعادة تأمينها بطريقة آلية دون الحاجة إلى اتفاق جديد ؛

¹ سليمان بن دريع العازمي، العجز في صندوق المشتركين، جامعة الأردنية، عمان، 2010، ص: 15- 22.

إعادة التأمين المختلط: بموجب هذه الطريقة تلتزم هيئات إعادة التأمين بقبول ما يسند

إليها عمليات من طرف المؤمن الأصلي الذي له حرية الاختيار في إعادة التأمين من عدمه
فإعادة التأمين هنا اختيارية بالنسبة للمؤمن الأصلي وإجبارية بالنسبة لمعيد التأمين الذي غالبا
ما يسند إليه أخطار ذات درجة عالية من الخطورة¹.

3- الاحتياطات:

تقوم شركات التأمين التكافلي بالاحتفاظ بأموال احتياطية لمواجهة الالتزامات المستقبلية
وتحقيق توازن واستمرار عملياتها التأمينية، ويمكن حصر مختلف الاحتياطات التي تحتفظ بها
عادة شركات التأمين التكافلي فيما يلي:

أ- **الاحتياطات الاختيارية:** تمثل الاحتياطات الاختيارية أرباحا محتجزة من أعوام سابقة
وتكون من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي. وتعد الاحتياطات
مصدرا من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للشركة ؛

ب- **الاحتياطات الإجبارية:** تمثل قيمة مالية تملكها شركة التأمين التكافلي تعادل ما عليها
من التزامات اتجاه عملائها، وقد لجأت بعض الحكومات لسن القوانين التي تضمن من خلالها
تقادي عجز شركات التأمين التكافلي عن الوفاء بالتزاماتها في حالة تعثرها كما فرضت عليها
رقابة من أجل تحقيق أمن العملاء .

حيث تلتزم هذه القوانين شركات التأمين التكافلي في حالة عجزها عن الوفاء بالتزاماتها
الاستعانة بالاحتياطات الإجبارية أو الاختيارية التي قامت شركة التأمين التكافلي بتأسيسها من
الفوائض المالية السابقة، وفي حالة عجز الاحتياطات المالية بتغطية العجز المالي يقوم
حساب المساهمين بإقراض حساب المشتركين قرضا حسنا على أن يتم سداؤه من الفوائض
المالية للسنوات المقبلة .

¹ عبد العزيز بن علي الغامدي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

خاتمة الفصل:

عرض الفصل الأول محضور التأمين التكافلي والذي أوضح انه نظام هدفه تقديم خدمة، والتي يقدمها التأمين التجاري للمؤمن إلا انه بطريقة مختلفة ففي تعاونية مشروعة خالية من الربا وبيع المحظورات في الدين الإسلامي وذلك عن طريق تقديم المشتركين أو المتأمينين تبرعات لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر للمؤمن وعندما يتحقق نقص يتم توزيعه على حملة الوثائق بعد إنقاص تعويضات المصاريف، اقتطاع الاحتياطات وبعد ذلك قمنا بوضع الخصائص والمبادئ التي يقوم عليها وكل هذا كان في المبحث الأول .

أما المبحث الثاني فتطرقنا للتعريف عن الفائض التأميني والذي تبين انه ما يتحقق من إجمالي الاشتراكات المقدمة من حملة الوثائق خلال الفترة المالية بعد دفع كل التعويضات للمتضررين منهم خلال نفس السنة المالية، واقتطاع المؤنات وبعد ذلك قمنا بعرض كيفية حسابه وطرق توزيعه وكيف يمكن تغطيته في حالة العجز .

**الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لواقع التأمين التكافلي في الجزائر ونظيره
السعودي خلال الفترة 2014 - 2018.**

تمهيد:

مما لا شك فيه أن لكل بلد طريقته في تسيير أموره من جميع الجوانب كما هو الحال في الشركات فلكل شركة طريقة خاصة ونظام تقوم عليه مما يساعدها على النجاح في مشوارها وهذا ما سنعمل على معرفته من خلال دراسة نظام وخدمات التي تقدمها كل من هذين الشركتين ومعرفة أي منهما أفضل، وهذا ما سنناوله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

❖ **المبحث الأول:** النظام التشريعي للتأمين التكافلي في الجزائر والسعودية ؛

❖ **المبحث الثاني:** مقارنة مؤشرات التوازن المالي في شركة سلامة للتأمينات الجزائرية وشركة أمانة للتأمينات السعودية ؛

❖ **المبحث الثالث:** تحديات وعوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في الجزائر .

المبحث الأول: النظام التشريعي للتأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

رغم تشابه شركات التأمين التكافلي من حيث تقديم خدمات وفق الشريعة الإسلامية إلا أنها تختلف من حيث النظام التشريعي وتشكيلة وتنوع الخدمات التي تتفرد بها كل شركة عن أخرى وهذا سنتعرف عليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الإطار القانوني للتأمين التكافلي في الجزائر

إن الإطار القانوني المنظم لنشاط التأمين التكافلي من العوامل المساعدة على نجاحه وتحقيق أهدافه لذلك سنحاول تقديم عرض لأهم القوانين وأهم المنتجات شركة السلامة الجزائرية¹.

المادة 2:

يقصد، في نظام التأمين التكافلي، بما يأتي:

- التكافل العائلي: يوافق التأمين التكافلي العائلي التأمين على الأشخاص كما هو منصوص عليه في النقطة 1 من المادة 203 من الأمر 95_07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه .

- التكافل العام: يوافق التأمين التكافلي العام التأمين على الأضرار كما هو منصوص عليه في النقطة 2 من المادة 203 من الأمر رقم 95_07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه .

المادة 4:

يمارس التأمين التكافلي من طرف شركة التأمين المؤسسة طبقاً لأحكام المادة 203 من الأمر رقم 95_07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، حسب إحدى الكيفيتين الآتيتين:

من خلال شركة تأمين تمارس، حصرياً، عمليات التأمين التكافلي،

من خلال تنظيم داخلي يسمى "نافذة" لدى شركة تأمين تمارس عمليات التأمين التقليدي.

وفي هذه الحالة، يجب على هذه الشركة ان تفضل، من الناحية الفنية والمحاسبية والمالية، عمليات التأمين التكافلي عن العمليات المتعلقة بالتأمين التقليدي.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 21_81 الصادر في 23 فيفري 201، ص 7_8

المادة 5:

يمارس التأمين التكافلي من قبل شركة التأمين وفقاً للشكلين الآتيين:

- التأمين التكافلي العائلي ؛
- التأمين التكافلي العام.

المادة 9:

تسير الشركة التي تمارس عمليات التأمين التكافلي الصندوق المذكور في المادة 2 أعلاه، حسب أحد نماذج الاستغلال الآتية:

أ) الوكالة؛

ب) المضاربة؛

ت) نموذج مختلط بين الوكالة والمضاربة.

المادة 15 :

يتعين على الشركة التي تمارس التأمين التكافلي أن تنشئ لجنة داخلية تسمى "لجنة الإشراف الشرعي" تكلف بمراقبة ومتابعة جميع العمليات المرتبطة بالتأمين التكافلي للشركة وإبداء رأي أو بخصوص مطابقة هذه العمليات لمبادئ الشريعة الإسلامية وإحكامها، وتكون قرارات لجنة الإشراف الشرعي ملزمة للشركة.

المادة 17:

يجب أن يكون أعضاء لجنة الإشراف الشرعي المعينون، من جنسية جزائرية وإن يحوزوا شهادات تبرر معارفهم في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

المادة 21:

يتعين على الشركة التي تمارس التأمين التكافلي، مسك حسابات مالية ومحاسبية بصفة منفصلة كما يأتي:

- حساب يتعلق بتوظيف رأسمال شركاء شركة التأمين التكافلي ؛
 - حساب يتعلق بالصندوق المحدد في أحكام المادة 3 أعلاه الذي يسجل فيه:
- بعنوان الإيرادات: المساهمات ومداخل التوظيف وطعون الحوادث وأي إيرادات أخرى؛
 - بعنوان النفقات: التعويضات والأرصدة ومصاريف لتسيير الأخرى¹.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 21_81 الصادر في 23 فيفري 201، ص 8-9

المادة 22:

عند قفل السنة المالية، يشكل رصيد الصندوق النتيجة الفنية الناجمة عن الفرق بين الإيرادات والنفقات المذكورة في المادة 21.

المادة 23:

إذا كان رصيد الصندوق ايجابيا، يوزع مبلغ هذا الرصيد حسب الشروط التعاقدية كما هي محددة وفق إحدى الطرق الآتية :

- يشمل التوزيع مجموع المشاركين دون تمييز بين الذين استفادوا والذين لم يستفيدوا من تعويضات خلال السنة المالية المعنية ؛

- يقتصر التوزيع على المشاركين الذين لم يستفيدوا من تعويضات خلال السنة المالية المعنية؛

- يتم التوزيع على أساس نسبة مساهمة كل مشارك بعد خصم التعويضات المدفوعة له خلال السنة المالية المعنية، وإذا كان مبلغ التعويض المدفوع يفوق حصته في مبلغ الرصيد لا يستفيد المشارك من أي دفع .

توضح كفاءات توزيع رصيد الصندوق في القانون الأساسي لشركة التأمين التي تمارس التأمين التكافلي¹.

المادة 24:

إذا كان رصيد الصندوق سلبيا، يمكن الشركة التي تمارس التأمين التكافلي منح اعتماد لصندوق المشاركين يسمى "القرض الحسن".

يسترد مبلغ القرض الحسن من الرصيد الايجابي للصندوق الذي يحقق لاحقا، ولا يمكن ان يتجاوز مبلغ القرض الحسن 70% من مبلغ الأموال الخاصة للشركة التي تمارس التأمين التكافلي .

المادة 25:

تلجأ الشركة التي تمارس التأمين التكافلي في عمليات إعادة التأمين إلى شركات إعادة التأمين التي تمارس إعادة التأمين في شكل إعادة التأمين التكافلي، وفي حالة تعذر ذلك طبقا لمبدأ الضرورة، يمكن الشركة التي تمارس التأمين التكافلي أن تلجأ إلى شركات إعادة التأمين التقليدي بعد قرار لجنة الإشراف الشرعي.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 21_81 الصادر في 23 فيفري 201، ص 9-10

المادة 26:

تخضع ممارسة إعادة التأمين في شكل إعادة التأمين التكافلي، للشروط والكيفيات المنصوص عليها في أحكام هذا المرسوم.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للتأمين التكافلي في السعودية

يتضمن الإطار القانوني للتأمين التكافلي في السعودية بعض المواد التالية :

المادة 2:

مع مراعاة أحكام نظام الصحي التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/10) والتاريخ 1420/5/1هـ، تختص مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يتعلق بتطبيق هذا النظام بما يأتي¹:

1- تسلم طلبات تأسيس شركات التأمين وإعادة التأمين التعاوني ودراستها، للتأكد من استيفاء تلك الطلبات للشروط والقواعد المطبقة في هذا الشأن، وفي حالة الموافقة على هذه الطلبات تقوم بإحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة لاتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لذلك.

2- الإشراف والرقابة الفنية على أعمال التأمين وإعادة التأمين، وفقاً للأسس التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا النظام ووسائل الرقابة التي تباشرها المؤسسة وعلى الأخص ما يأتي:

أ- تنظيم وإجازة قواعد استثمار أموال عمليات التأمين وإعادة التأمين، ووضع معادلة توزيع فائض عمليات التأمين وإعادة التأمين بين المساهمين والمؤمن لهم بعد مراعاة وجود حسابات منفصلة خاصة بالمساهمين وأخرى بالمؤمن لهم وعمليات التأمين.

ب- تحديد مقدار المبالغ المطلوب ايداعها لدى احد البنوك المحلية لمزاولة كل نوع من أنواع التأمين المختلفة.

ت- إقرار صيغ نماذج وثائق التأمين وإعادة التأمين ووضع الحد الأدنى لمبالغ تأمين تغطية المسؤوليات تجاه الغير مع مراعاة أحكام الأنظمة المعمول بها في ذلك.

ث- وضع القواعد والضوابط التي تحدد كيفية استثمار أصول شركات التأمين وإعادة التأمين

ج- وضع القواعد العامة لتحديد الموجودات التي يجد على كل شركة أن تحتفظ بها داخل المملكة وخارجها وتحديد الحد الأدنى و الحد الأعلى لكل فرع من

¹ - نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص 2-3

المادة 3:

لا يجوز تأسيس أي شركة تأمين أو شركة إعادة تأمين في المملكة العربية السعودية إلا بترخيص يصدر بمرسوم ملكي بناءً على قرار مجلس الوزراء وعرض وزير التجارة والصناعة وفقاً لما جاء في المادة (الثانية) من هذا النظام على أن يراعي ما يأتي:

1. أن تكون شركة مساهمة عامة .
2. أن يكون الغرض الأساسي لها مزولة أي من أعمال التأمين وإعادة التأمين، ولا تباشر الشركة أغراضاً أخرى إلا إذا كانت لازمة أو مكملية، ولا يجوز لشركات التأمين تملك شركات أو مؤسسات الوساطة المباشرة، كما لا يجوز لشركات إعادة التأمين تملك شركات أو المؤسسات وسيطة إعادة التأمين، ومع ذلك يجوز لشركات التأمين - بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي - تملك شركات أو مؤسسات تزاول أعمال وسيطة إعادة التأمين.
3. ألا يقل رأس المال المدفوع لشركة التأمين عن مائة مليون ريال سعودي، كما لا يقل رأي المال المدفوع لشركة إعادة التأمين أو شركة التأمين التي تزاول في الوقت نفسه أعمال إعادة التأمين عن مائتي مليون ريال سعودي، ولا يجوز تعديل رأس مال إلا بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، وطبقاً لنظام الشركات¹.

المادة 4:

تحدد اللائحة التنفيذية عمليات التأمين الخاضعة لهذا النظام، وتحدد كل شركة من شركات التأمين أنواع التأمين التي سوف تمارسها.

المادة 5:

لا يجوز لأي من شركات التأمين أو شركات إعادة التأمين - بعد مباشرة أعمالها - التوقف عن مزولة الأعمال التأمينية قبل الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، وذلك للتحقق من قيام شركات التأمين بعمل ترتيبات اللازمة للمحافظة على حقوق المؤمن لهم والمستثمرين.

المادة 8:

لمؤسسة النقد العربي السعودي الحق في أن تجري تفتيشاً على سجلات وحسابات أي شركة تأمين أو إعادة تأمين وذلك بمعرفة موظفيها أو بمعرفة مراجعين تعينهم المؤسسة، على

¹ - نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص 3_5

أن يتم التفتيش في مقر شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين وفي هذه الحالة يجب على موظفي الشركة تقديم ما في حوزتهم أو تحت سلطتهم أو ما يتطلب من سجلات وبيانات ووثائق وإن يدلوا بما لديهم من معلومات تتعلق بالشركة لموظفي المؤسسة أو من تعينهم من المراجعين.

المادة 9:

لا يجوز لشركة التأمين وشركة إعادة التأمين افتتاح أي فروع أو مكاتب في الداخل أو الخارج أو الاتفاق على الاندماج أو تملك أي نشاط تأميني أو مصرفي أو السيطرة عليه أو امتلاك أسهم شركة تأمين أو إعادة تأمين أخرى إلا بموافقة مكتوبة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

المادة 10:

1. تعين الجمعية العامة في شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين سنويا اثنين من مكاتب مراقبي الحسابات من بين المحاسبين القانونيين الرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة وتحدد إتاوعهما.

2. على مراقبي الحسابات أن يضمنوا تقريرهما السنوي المقدم للجمعية العامة - بالإضافة إلى البيانات المنصوص عليها في نظام الشركات- رأيهما فيما إذا كانت القوائم المالية للشركة تظهر بعدالة حقيقية مركزها المالي في تاريخ الميزانية ونتائج أعمالها عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وفيما إذا كان إعداد وعرض ومراجعة هذه القوائم متفقا مع المعايير المحاسبية المطبقة في المملكة.

3. يتعين نشر القوائم المالية وتقرير مراقبي الحسابات عنها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة¹.

المادة 11:

لمؤسسة النقد العربي السعودي الحق في أن تطلب في أي وقت من أي شركات التأمين وشركات إعادة التأمين أن تقدم إليها - في الوقت وبالشكل اللذين تحددهما - أي بيانات تراها ضرورية لتحقيق أغراض هذا النظام . كما يجب عليها أن ترسل إلى مؤسسة النقد العربي السعودي بناءا على طلبها ما باتي:

¹ - نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص 8-10

1. بيانا بإيرادات ومصروفات كل فرع من فروع التأمين ؛
2. بيانا تفصيليا عن أعمال التأمين التي قامت بها الشركة خلال الفترة ؛
3. بيانات إحصائية ومعلومات عامة عن نشاطات الشركة ؛
4. بيانا باستثمارات الشركة ؛
5. أي بيانات أخرى تطلبها مؤسسة النقد العربي السعودي.

المادة 13:

يجب على كل شركات التأمين وشركات إعادة التأمين أن تقدم إلى مصلحة الزكاة والدخل وإقراراتها الزكوية أو الضريبية والقوائم المالية المدققة أو أي بيانات أو مستندات أخرى تراها المصلحة ضرورية لأغراض الربط الزكوي أو الضريبي وفقا لأحكام النظام الضريبي ونظام جباية فريضة الزكاة الشرعية ولوائحها التنفيذية وسداد ما هو مستحق من واقعها في المواعيد المحددة في النظام .

المادة 14:

على شركات التأمين وشركات إعادة التأمين الخاضعة لهذا النظام أن تودع في احد البنوك المحلية وديعة نظامية لأمر مؤسسة النقد العربي السعودي، وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط المتعلقة بهذه الوديعة .

المادة 15:

على شركات التأمين وشركات إعادة التأمين أن تخصص حصة من أرباحها السنوية لا تقل عن 20 بالمائة كاحتياطي نظامي، وذلك إلى أن يصل إجمالي الاحتياطي 100 بالمائة من رأس المال المدفوع¹.

المادة 17:

يجب على كل شركات التأمين وشركات إعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا النظام التمسك حسابا مستقلا لكل فرع من فروع التأمين حسب ما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام وكذلك إمساك سجلات ودفاتر تقييد فيها وثائق التأمين التي تصدرها الشركة مع بيان بأسماء و عناوين حملة الوثائق، وتاريخ إبرام كل وثيقة وسريانها والأسعار والشروط التي تشمل عليها، كما يدون في هذه السجلات والدفاتر كل تغيير أو تعديل يطرأ على تلك الوثائق، ويجوز

¹ - نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص 10_11

لمؤسسة النقد العربي السعودي أن تصدر ما تراه ضروريا من قرارات تلزم شركات التأمين بان تقيد في الدفاتر والسجلات أي بيانات ترى أنها ضرورية لمباشرة سلطتها في الرقابة والإشراف، كما يجوز أن تدون البيانات خاصة بالدفاتر والسجلات الأنف ذكرها في الحاسب الآلي وفقا لقواعد والإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لنظام الدفاتر التجارية .

المادة 18:

تضع مؤسسة النقد العربي السعودي الشروط اللازمة لمنح تراخيص بمزاولة المهن الحرة المتعلقة بنشاط وعلى الأخص المهن التالية:

1. وسطاء التأمين ؛
2. الاستشاريون في مجال التأمين ؛
3. خبراء المعاينة وتقدير الخسائر ؛
4. الأخصائيون في تسوية المطالبات التأمينية ؛
5. الخبراء الاكتواريون .

على أن يصدر ترخيص لأصحاب هذه المهن من وزارة التجارة والصناعة، وتتولى مؤسسة النقد العربي السعودي الرقابة والإشراف على نشاط المهن المشار إليها.

المادة 19:

لمؤسسة النقد العربي السعودي إذا تبين لها ا نايا من شركات التأمين أو شركات إعادة التأمين قد خالفت أحكام هذا النظام ولائحته التنفيذية أو اتبعت سياسة من شأنها التأثير بصورة خطيرة على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أن تتخذ إجراء أو أكثر من الإجراءات الآتية :

1. تعيين مستشار أو أكثر لتقديم المشورة للشركة في إدارة أعمالها ؛
2. إيقاف أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أي من موظفيها تثبت مسؤوليته عن المخالفة ؛
3. منع الشركة من قبول مكتتبين أو مستثمرين أو مشتركين جدد في أي من أنشطتها التأمينية أو الحد من ذلك ؛
4. إلزام الشركة باتخاذ أي خطوات أخرى تراها ضرورية.

وإذا تبين للمؤسسة أن الشركة استمرت في مخالفة أحكام هذا النظام أو لائحته التنفيذية ولم يستجيب لأي من الإجراءات التي تتخذها المؤسسة وفق هذه المادة ورغم توقيع العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام، فيجوز للمؤسسة أن تطلب حل الشركة.

المادة 20:

تشكل لجنة أو أكثر بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية من وزير المالية من ثلاثة أعضاء من ذوي الاختصاص يكون احدهم على الأقل مستشارا نظاميا يتولى الفصل في المنازعات التي تقع بين شركات التأمين وعملائها، أو بين هذه الشركات وغيرها في حالة حلولها محل المؤمن له والفصل في مخالفة التعليمات الرقابية والإشرافية لشركات التأمين وإعادة التأمين المرخص لها، في مخالفات المهن الحرة المشار إليها في المادة (الثامنة عشر) من هذا النظام. الادعاء أمام هذه اللجنة فيما يتعلق بهذه المخالفات، الموظفون إلي أن يصدر قرار من وزير المالية، ويجوز التظلم من قرارات هذه اللجان أمام ديوان المظالم¹.

¹ - <https://www.sama.gov.sa/ar-sa>

المبحث الثاني: دراسة مقارنة بين شركة سلامة للتأمينات الجزائرية وشركة أمانة للتأمين التعاوني السعودية

يحتل التأمين التكافلي مكانة عالية عالميا وعربيا فبرجوع إلى التأمين التكافلي في الجزائر اخترنا شركة سلامة للتأمين لتكون نموذجا لتطبيقه باعتبارها الشركة الوحيدة التي تقدم منتجات التأمين التكافلي في الجزائر واخترنا شركة أمانة للتأمين التعاوني السعودية للمقارنة بينهما.

المطلب الأول: تقديم شركة السلامة للتأمينات

تعتبر شركة سلامة للتأمينات الوحيدة من بين جميع شركات التأمين في السوق الجز، التي تتعامل في مجال التأمين التكافلي، ومنه سنقوم بتقديمها والتعرف عليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف بشركة سلامة للتأمينات الجزائرية

هي إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين "أباك" الامراتية السعودية واعتمدت شركة بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 من قبل الوزارة المالية، حيث استحوذت على الشركة " البركة والأمان" التي تم إنشاؤها بتاريخ 2000/03/26 للتأمين وإعادة التأمين الدولية "السلامة- الشركة العربية الإسلامية للتأمين لتصبح اليوم السلامة للتأمينات الجزائرية، بعد انضمامها لمجموعة السلامة وتوفر الشركة خدمات متعددة في السوق الجزائرية حيث تتوفر على 16 نقطة بيع على مستوى التراب الوطني وأربع مديريات جهوية وتتفرد بخدمات التأمين التكافلي وهي الوحيدة التي تتعامل بالتأمين التكافلي الإسلامي من بين مؤسسات التأمين الموجودة في الجزائر.

وقد نجحت شركة السلامة في تحقيق نتائج ايجابية خلال الأعوام الأخيرة، وهي تملك حصة سوقية تقدر ب 03 % من سوق التأمينات في الجزائر التي تتوزع بين شركات العمومية 80 % والشركات الخاصة 20 %¹.

¹ ميلودي نادية، دور مؤسسات التأمين التكافلي في دعم المصارف الإسلامية، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص62.

الفرع الثاني: منتجات شركة السلامة

تتنوع حصيلة النشاط التأميني في شركة السلامة وتتمثل منتجات الشركة في:

1-المنتجات العامة للشركة:

يمكن تلخيص أهم المنتجات العامة للشركة فيما يلي:¹

- التأمين على السيارات أثناء الحادث ناجم عن تصادم وانقلاب وانفجار السيارة.. الخ ؛
 - التأمين على الحرائق والمخاطر المحاسبية ؛
 - التأمين الشامل على الممتلكات نتيجة الحرائق وحوادث الطائرات أو أعمال الشغب ؛
 - تأمين الحوادث الشخصية، تقدم هذه الوثيقة التعويض في حالة الوفاة أو العجز الدائم و العجز الجزئي الناتج عن الحادث ؛
 - تأمين تعويضات العمال،إن تسريح تعويضات العمل يقدم مزايا في حالة الوفاة او الضرر الجسماني الناتج عن حادث للعامل أثناء العمل ؛
 - تأمين حوادث السفر والعلاج والتتويم في المستشفيات ؛
 - تأمين مسؤولية المنتجات ومسؤولية أصحاب العمل اتجاه العميل عن ضرر الإهمال .
- ### 2- منتجات التكافل في شركة السلامة الجزائرية:

ترغب شركة السلامة في عرض منتجاتها التكافلية التي تسمح للأفراد للاستفادة بتراكم رأس المال أو المعاش التعاقدي في حالة وقوع أحداث أمنية، وقد تؤدي لهبوط مفاجئ في دخولهم وتطلق شركة سلامة الجزائر ومنتجات التأمين على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية المعروفة باسم التكافل وتتمثل في:²

- التأمين التكافلي وتراكم رأس المال يتضمن توفير ودفع رأس المال معدل وقت التقاعد ؛
- تأمين تكافلي والرعاية الاجتماعية: في حالة الوفاة أو العجز المطلق والنهائي للمؤمن عليه، يسمح بالدفع الفوري لمبلغ مقطوع للمستفيدين المعنيين (الأزواج، الأبناء، الأمهات) في شكل تأمين على الحياة وهو سياسته جديدة مخصصة لأرباب الأسر؛

¹ عمر حوييتية، عبد الرحمان حوييتية، واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إدراة والمركز الجامعي غرداية، 2011، ص ص 271-272.

² العلمي دلال، بدائل التأمين التجاري، مذكرة ماستر، اقتصاد التأمينات، جامعة المسيلة، 2018، ص ص 45-46.

- التأمين التكافلي والائتمان: يتيح سداد رصيد القروض الغير مسددة للمقرض في حالة وفاة المؤمن عليه ومخصص لموظف القطاع العام والخاص؛
- فوائد منتجات التكافل، وهي منتجات مرنة تمكن الناس من القدرة على تشكيل معاش تقاعدي
- حماية الأسرة في حالة الوفاة الطبيعية أو العجز عن طريق تخصيص مبلغ مقطوع محدد سلفاً للمستفيدين فرصة الحصول على رأس مال ثابت في وقت مبكر؛
- تحسين الوضع العائلي وتقديم ضمانات لاختيار العديد من الاحتياطات الخاصة التي تناسب ضمان الحماية.

وتمكن مرونة منتجات الشركة في الحقيقة أنها مصممة في ثلاث اختبارات: الحد الأدنى، المتوسط، الأفضل لكل خيار يقدم ضمانات إضافية والاعتماد على احتياجات العملاء.

المطلب الثاني: تقديم شركة أمانة للتأمين التعاوني السعودية

بعد أن تطرقنا في المطلب الأول إلى تعريف شركة سلامة ومنتجاتها، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم شركة أمانة للتأمين التعاوني السعودية.

الفرع الأول: تعريف شركة أمانة للتأمين التعاوني السعودية.

هي شركة مساهمة سعودية تأسست في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 351، بتاريخ 03 جمادي الثاني 1431 هـ الموافق ل 17 ماي 2010، وتم تسجيلها في المملكة العربية السعودية بالسجل التجاري رقم 1010288711 بتاريخ 10 جمادي الثاني 1431 هـ الموافق ل 24 ماي 2010، عنوانها هو شارع صلاح الدين الأيوبي، تهدف إلى مزاوله أعمال التأمين التعاوني، تلتزم بمتطلبات التأمين التطبيقية الصادرة عن البنك المركزي السعودي ومجلس الضمان الصحي التعاوني¹.

¹ - <https://www.sama.gov.sa/ar-sa>

الفرع الثاني: منتجات شركة أمانة للتأمين التعاوني السعودية.¹

1. تأمين خيانة الأمانة ؛
 2. تأمين منتجات الهندسية ؛
 3. تأمين المسؤولية العامة ؛
 4. تأمين نقل البضائع ؛
 5. تأمين النقود ؛
 6. تأمين المركبات ؛
 7. التأمين ضد الحوادث الشخصية ؛
 8. تأمين الممتلكات ؛
 9. تأمين السفر ؛
 10. تأمين إصابات العمل .
- المطلب الثالث: دراسة مؤشرات التوازن المالي لشركة سلامة الجزائرية وشركة أمانة السعودية.

سنقوم في هذا المطلب بدراسة مؤشرات التوازن المالي لشركة سلامة للتأمينات الجزائرية بمؤشرات التوازن المالي لشركة أمانة للتأمين التعاوني السعودية .

الفرع الأول: مؤشرات التوازن المالي لشركة سلامة للتأمينات الجزائرية

أولاً: أقساط شركة سلامة للتأمينات المحصلة لديها خلال الفترة 2014 - 2018.

لمعرفة مدى تطور أقساط شركة سلامة للتأمينات نعتمد على الجدول التالي:

الجدول رقم (01): أقساط شركة سلامة للتأمينات.

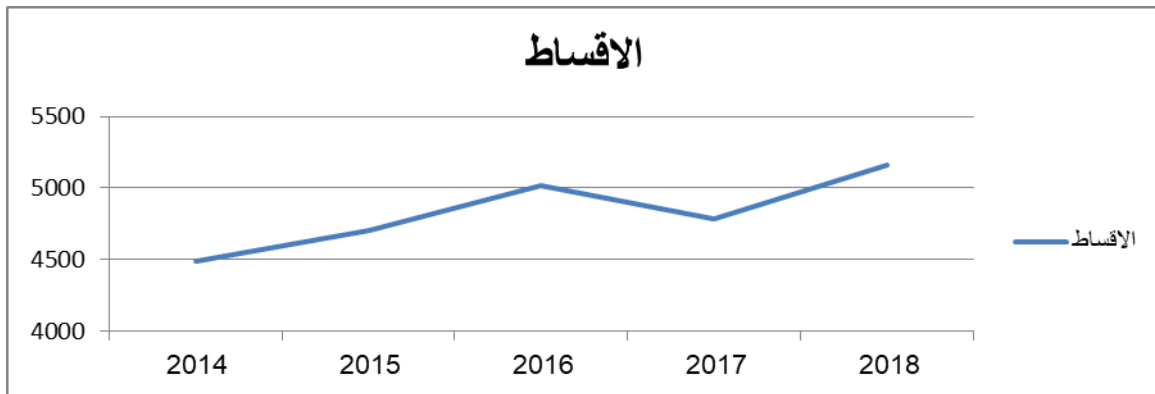
الوحدة: مليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الأقساط	4491	4707	5019	4787	5158
الحصة	%04	%04	%04	%04	%04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير نشاط التأمين في الجزائر 2014 - 2018

¹ - <https://www.sama.gov.sa/ar-sa>

الشكل رقم (1): أقساط شركة سلامة للتأمينات



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الأقساط لشركة سلامة للتأمين عرف ارتفاع تدريجي خلال السنوات الأولى إلى غاية بلوغه 5019 مليون دج سنة 2016، ثم انخفض سنة 2017 حيث بلغ 4787 مليون دج، ليرتفع إلى 5158 مليون دج سنة 2018 مع بقاء الحصة النسبية 04 % ثابتة خلال جميع السنوات.

ثانيا: تعويضات شركة سلامة للتأمين للفترة 2014 - 2018

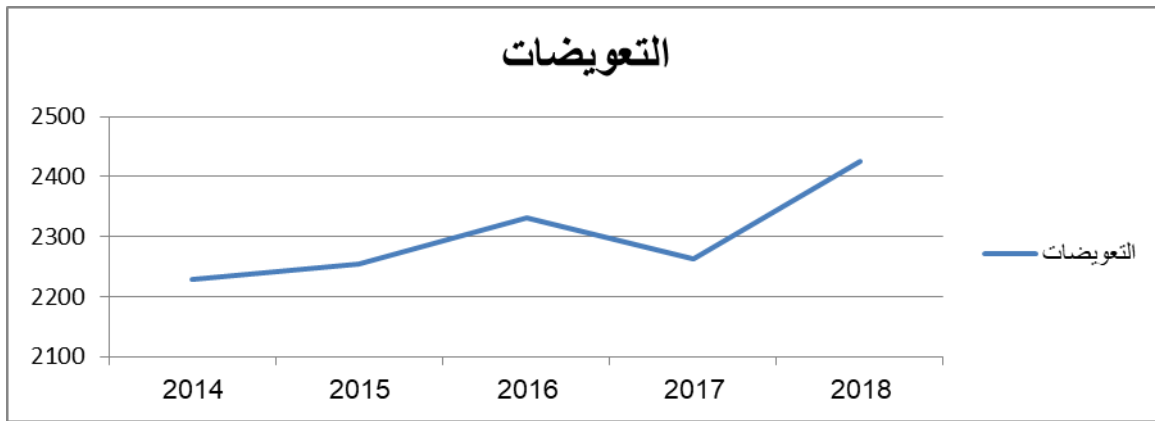
الجدول رقم (02): يوضح حجم التعويضات لشركة سلامة للتأمين

الوحدة: مليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
التعويضات	2228	2254	2332	2262	2426
الحصة	04%	02%	03%	03%	03%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تقارير أقساط التأمين في الجزائر للفترة 2014 - 2018.

الشكل رقم (02): حجم التعويضات لشركة سلامة للتأمين



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال البيانات الموضحة في الجدول نلاحظ أن حجم التعويضات عرف تطور في السنوات الثلاثة الأولى من فترة الدراسة، حيث سجل في سنة 2014 مبلغ 2228 مليون دج وحصة نسبتها 4% وفي سنة 2015 مبلغ قدره 2254 مليون دج بحصة نسبتها 2%، وفي سنة 2016 مبلغ 2332 مليون، في حين سنة 2017 عرف انخفاض حيث سجل مبلغ قدره 2262 مليون دج ليرتفع سنة 2018 بمبلغ قدره 2426 مليون دج مع بقاء حصة النسبة 3% ثابتة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة على التوالي .

ثالثا: استثمارات شركة سلامة للتأمينات للفترة 2014 - 2018.

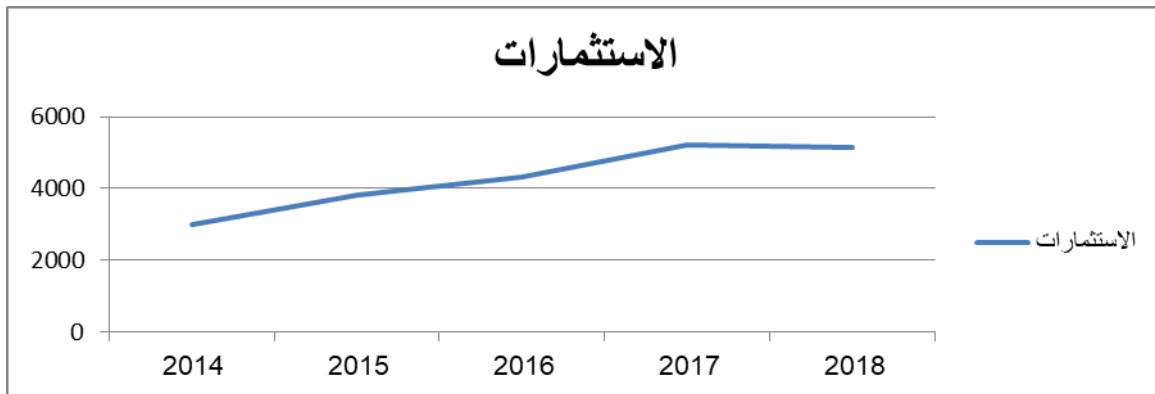
الجدول رقم (03): يوضح الاستثمارات المالية لشركة سلامة للتأمين

الوحدة: مليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الاستثمارات	2990	3805	4330	5215	5790
الحصة	%02	%02	%03	%03	%02

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تقارير نشاط التأمين في الجزائر للفترة 2014 - 2018.

الشكل رقم (03): الاستثمارات المالية لشركة سلامة للتأمين



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم الاستثمارات المالية في تزايد مستمر خلال الفترة 2014 - 2018 حيث بلغ ذروته سنة 2018 ب 5790 مليون دج مع ارتفاع الحصة النسبية تدريجيا إلى بلوغها 3 % سنة 2017 لتتخفض إلى 2 % سنة 2018.

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي لشركة أمانة السعودية .

أولا: أقساط شركة أمانة السعودية خلال الفترة 2014 - 2018.

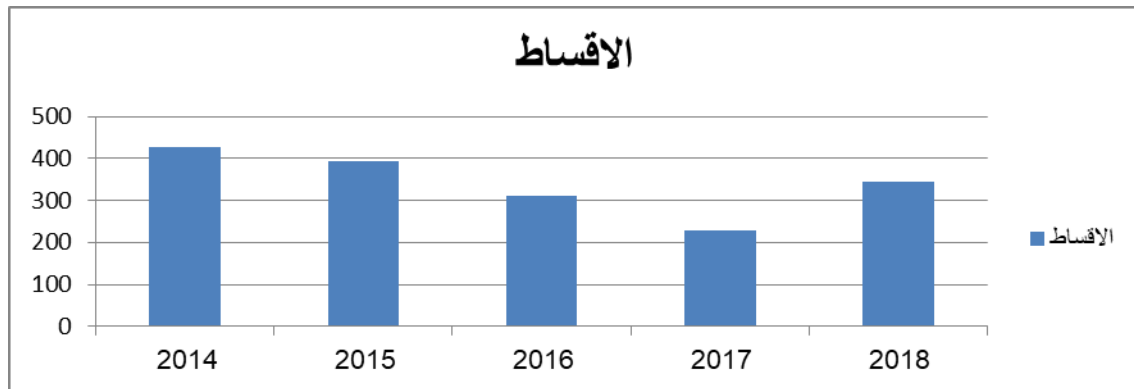
الجدول رقم (04): حجم أقساط شركة أمانة السعودية

الوحدة: ألف ريال سعودي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الأقساط	426.249	394.093	310.434	229.211	345.477

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على القوائم المالية وتقرير مرجعي الحسابات المستقلين للفترة 2014 - 2018.

الشكل رقم (04): حجم أقساط شركة أمانة السعودية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حجم الأقساط لشركة أمانة السعودية في تذبذب حيث بلغت أعلى حجم قدر ب 426.249 ألف ريال سعودي سنة 2014، لينخفض تدريجيا إلى غاية بلوغه 229.211 ألف ريال سعودي سنة 2017 ليرتفع سنة 2018 إلى 345.477 ألف ريال سعودي.

ثانيا: تعويضات شركة أمانة السعودية خلال 2014 - 2018

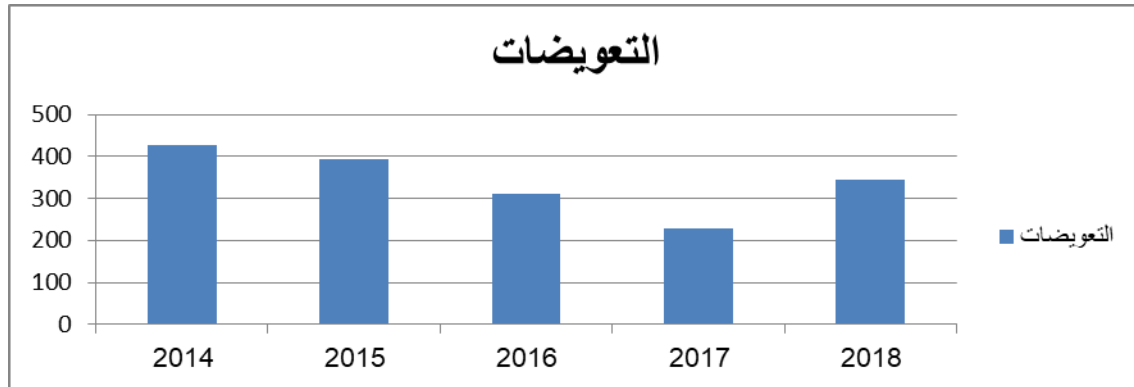
الجدول رقم(05): حجم التعويضات لشركة أمانة السعودية خلال الفترة 2014 - 2018

الوحدة: ألف ريال سعودي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
التعويضات	426.249	394.093	309.655	228.432	249.932

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات المستقلين للفترة 2014 - 2018.

الشكل رقم (05): تعويضات شركة أمانة السعودية خلال الفترة 2014 - 2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول ان حجم التعويضات لشركة أمانة السعودية سجلت انخفاض خلال الفترة 2014 - 2018، وذلك بتسجيلها في سنة 2014 مبلغ قدره 426.249 ألف ريال سعودي إلى غاية 2018 مبلغ قدره 249.932 ألف ريال سعودي.

ثالثا: استثمارات شركة أمانة السعودية خلال الفترة 2014 - 2018.

الجدول رقم (06): يوضح الاستثمارات المالية لشركة أمانة السعودية

الوحدة: ريال سعودي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الاستثمارات	1923.080	1923.080	1923.080	1923.080	1923.080

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تقارير القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات المستقلين للفترة 2014 - 2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن استثمارات شركة أمانة خلال فترة الدراسة 2014 - 2018 ثابتة بتسجيلها مبلغ 1923.080 ريال سعودي.

المطلب الرابع: مقارنة بين شركة سلامة الجزائرية وشركة أمانة السعودية

سنقوم في هذا المطلب بمقارنة منتجات شركة سلامة وأمانة كالتالي:

الفرع الأول: نقاط التشابه

كلاهما يعمل على:

- التأمين على السيارات والمركبات أثناء الحوادث الناجمة على الانقلابات والتصادم....الخ؛
- كلاهما يؤمن حوادث السفر وتغطية مصاريفها ؛
- التأمين على الحوادث الشخصية في حالة الوفاة، العجز الدائم أو الجزئي ؛
- التأمين على تعويضات العمال وإصابات العمال الناجمة أثناء العمل ؛
- التأمين على المسؤولية العامة ؛
- التأمين على الممتلكات .

الفرع الثاني: نقاط الاختلاف

توجد اختلافات بينهما نذكر منها: _

- تعمل شركة أمانة على التأمين على النقود في حالة فقدان الأموال أثناء النقل كونها خزائن آمنة في مقر المؤمن له ؛
- تعمل شركة سلامة على التأمين على تأمين القرض ؛
- _ .تعمل شركة سلامة على التأمين على الهدم والبناء ؛
- تؤمن شركة سلامة حوادث المتاحف والمعارض الفنية.

المبحث الثالث: تحديات وعوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في الجزائر

إن التأمين التكافلي يواجه عدة مشاكل وعقبات كغيره من التأمينات الأخرى مما يتطلب بذل جهود لتفادي هذه المشاكل والاستمرارية، وهذا ما سنتأوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحديات صناعة التأمين التكافلي في الجزائر

تعتبر التحديات كأول خطوة تواجه صناعة التأمين التكافلي مما يعطيه فرصة البحث عن وسائل مناسبة.

- قانون التأمين الحالي لا يسمح بتقديم خدمات ومنتجات التأمين التكافلي بشكل صريح، كما و الحال في الكثير من الدول التي نجحت في هذه التجربة ومنها ماليزيا، السعودية و الإمارات العربية المتحدة ؛

- عدم وجود تشريعات تنظم صناعة التأمين التكافلي في الدول التي تنطلق فيها خدمات التأمين التكافلي عدا ثلاث دول وهي السودان، السعودية وماليزيا، التي أصدرت تشريعات خاصة بصناعة التأمين التكافلي، أما معظم الدول فمازالت عملية تنظيم صناعة التأمين التكافلي فيما تتم وفقا للقانون الذي تنظم به صناعة التأمين التقليدي على الرغم من الاختلافات الجوهرية بين الصناعتين إذ يفرض القانون الجزائري على شركات التأمين المتواجدة في السوق الوطنية تخصيص نسبة 50% من مداخل الشركة على شكل أسهم في سندات الخزينة العمومية "التحديات القانونية" ؛

- عدم توفر ثقافة تأمينية لدى أفراد المجتمع الجزائري وقصور شركات التأمين والإعلام في ممارسة دورها لنشر الوعي بين أفراد المجتمع ؛

- غياب الكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة للصناعة المالية الإسلامية مما ينعكس سلبا على أداء شركات التأمين التكافلي ؛

- تحدي المنافسة من طرف شركة التأمين التقليدية واحتكارها السوق مما يخلق صعوبات كبيرة على شركة سلامة لإيجاد موقع لها في السوق ؛

- تحدي الاستمرار الذي يتجلى في ضعف وقصور مجالات الاستمرار المشروعة والتي تتمثل في البنوك الإسلامية التي تعتبر المحرك الأساسي لازدهار شركات التأمين التكافلي .¹

التحديات الاقتصادية والعلمية وتتمثل فيما يلي:²

الحاجة إلى تنظيم الملاءة المالية الصناعية للتأمين التكافلي حيث يعتبر عنصر متطلبات الملاءة المالية أداة تنظيمية أساسية في نظام التأمين المعاصر، وتتجلى أهمية هذه الملاءة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها حيال جميع العقود وفي أي وقت كان وبذلك تكون مؤشرات الملاءة بمثابة إنذار مبكر وحاسم للسلامة المالية.

المطلب الثاني: عوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في الجزائر

من أهم عوامل نجاح التأمين التكافلي نذكر منها ما يلي:

1. العمل على إنشاء شركات إعادة تكافل قوية إذ أن المشروع يواجه عقبات أهمها :

- نظام التأمين التكافلي غير مطبق في الكثير من البلدان الإسلامية ؛
 - اعتماد الكثير من الدول الإسلامية على نظام اقتصادي غير ربوي ؛
 - طريقة توظيفها لرأس المال التأمين التكافلي غير جذابة لرؤوس الأموال .
2. إيجاد صيغ ممارسة تمكن المساهمين من الحصول على أرباح مجزية ؛
3. العمل على رفع الوعي التأميني ؛
4. معالجة منح الكوادر الفنية في التأمين في الدول الإسلامية ؛³
5. بناء منظمات لسوق التأمين التكافلي وهذا بإنشاء:

- هيئة رقابة شرعية عالمية ؛

¹ سيد احمد مسيدري، تطبيقات التأمين التكافلي في القانون الجزائري، قراءة في المرسوم التنفيذي رقم 09-13، مقال، جامعة أبي بكر بالقياد، تلمسان، 2018، ص588.

² فيصل بهلولي، غفاف خويلد، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير، تجارب الدول، يومي 03-04 ديسمبر 2012، مداخلة بعنوان التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر، جامعة الشلف، 2012، ص14.

³ حرزون كاتبة، مينة جديد، التأمين التكافلي، تخصص قانون خاص شامل، مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2020، ص69.

- تفعيل اتحاد شركات التأمين الإسلامية ؛
- 6. تطوير قوانين وتشريعات التأمين في الدول الإسلامية ؛
- 7. تقوية البنية التحتية لصناعة التأمين في الدول الإسلامية ؛
- 8. ضرورة تحقيق التأهيل المتكامل للمتعاملين ؛
- 9. ضرورة قيامها بتوسيع عملية تنويع الخدمات التأمينية عن طريق فتح فروع جديدة أو من خلال الشبائيك البنكية.¹

¹ مريم حواسي، التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة المسيلة، 2015، ص78.

خلاصة الفصل:

بعد تطرقنا للجانب النظري في الفصل الأول حاولنا من خلال هذا المبحث إسقاط ما تبقى على الجانب التطبيقي، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية . حيث بدأنا بالإطار القانوني للتأمين التكافلي في كل من الجزائر و السعودية والذي يقول بأن التأمين التكافلي يقسم لنوعين التأمين التكافلي العائلي والعام وطرق الإستغلال فيه تقوم على ثلاث وهيا الوكالة والمضاربة والمختلط بينها، ثم تطرقنا للتعريف بشركتي التأمين التكافلي في البلدين السلامة لتأمينات الجزائرية وأمانة للتأمين التعاوني السعودي، والتمسنا أهم المؤشرات لنشاط التأمين من الأقساط والتعويضات والاستثمارات والإسهامات للشركتين، وفي المبحث الأخير تحدثنا على أهم التحديات والصعوبات التي واجهت صناعة التأمين التكافلي في الجزائر وذكرنا منها انعدام الثقافة التأمينية والتي يعتبر العمل على انتشارها من أهم الحلول لإزدهار التأمين التكافلي في الجزائر.

خاتمة عامة

خاتمة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي تناولنا فيه واقع وأفاق التأمين التكافلي في الجزائر إلا أن تطور الهائل للتأمين من جعل منه عنصرا فعالا في الاقتصاد، لا يمكن التخلي عنه، الأمر الذي أدى إلى زيادة عملياته وتعدد مجالاته، حيث أصبح أمر ضروري لا غنى عنه، ومع ذلك كان لابد البحث عن نوع جديد يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية فظهر التأمين التكافلي باعتباره البديل الشرعي للتأمين التجاري، فهو يهدف إلى تقديم نفس الخدمة التي يقدمها التأمين التجاري ولكن بطريقة مشروعة ورغم التطور الملحوظ الذي عرفه هذا النوع من التأمينات في العديد من الدول خاصة العربية منها، إلا أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات التي تهدد مستقبله ما لم يتم تطوير حلول شرعية وأدوات فنية من شأنها دعم هذه الصناعة وتأمين مسيرتها.

حيث في بحثنا هذا قمنا بتحليل الموضوع من الجوانب الرئيسية بداية بالجزء النظري الذي شمل الإطار المفاهيمي للتأمين التكافلي والفائض التأميني أما الجزء التطبيقي حاولنا من خلاله معرفة واقع التأمين التكافلي في الجزائر بدراسة تجربة شركة سلامة للتأمينات مقارنة بشركة أمانة للتأمين والتحديات وعوامل نجاح التأمين التكافلي.

أولاً: النتائج

- ✓ ساهم التأمين التكافلي بتقديم نماذج اقتصادية إسلامية مشروعة ؛
- ✓ يقوم التأمين التكافلي على أساس فكرة التضامن وتحمل المخاطر ؛
- ✓ يتميز التأمين التكافلي بانخفاض تكلفة التأمين مقارنة بالتأمين التجاري انه لا يهدف إلى تحقيق ربح ؛
- ✓ يقوم التأمين التكافلي على مجموعة من الأسس والمبادئ التي تحكم شركاته حيث يتفق مع التأمين التجاري فيما يتعلق بالأسس الفنية وكيفية إدارتها في حين يختلف عنه في الكثير من الأمور المتعلقة بالشرع وأحكامه، حيث هذا الاختلاف يعتبر جوهرية حقيقياً كونه يحدد شركة التأمين تكافلية أم تجارية ؛
- ✓ إن تطور وتنمية صناعة التأمين التكافلي يتطلب بذل الجهود من أجل مواجهة التحديات والصعوبات التي تواجهها؛
- ✓ من بين التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي في الجزائر نقص الثقافة التأمينية لدى المجتمع الجزائري ونقص الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة في هذا المجال .

ثانياً اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضيات فقد تبين لنا من خلال دراستنا للموضوع ما يلي:

الفرضية الأولى: التي مفادها أنه لا يوجد اختلاف بين التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية، هي فرضية صحيحة، فمن خلال دراسة الجانب القانوني للتأمين التكافلي لكلا الطرفين اتضح أنه لا اختلاف بينهما فكلاهما يجسد معنى التعاون والتكافل .

الفرضية الثانية: التي تنص على أن من بين العوائق التي تواجه شركات التأمين التكافلي انعدام الثقافة التأمينية لدى الأفراد، نعم فرضية صحيحة، لأنها تعتبر من الصعوبات التي تساهم في عدم انتشار هذه الصناعة ونموها، الأمر الذي يتطلب ضرورة تكامل جهود كل السلطات وشركات التأمين التكافلي بإصدار قانون ينظم نشاطها والعمل على نشر خدمات التأمين التكافلي والتعريف بها ونشر الوعي الثقافي

الفرضية الثالثة: التي تنص على أن تطوير صناعة التأمين التكافلي يتطلب ضرورة إعادة النظر في القوانين المنظمة لنشاط شركات التأمين التكافلي هي فرضية صحيحة، حيث أن تنمية هذه الصناعة لا يتطلب إعادة النظر في التشريعات المنظمة لها فقط بل يجب على شركات التأمين التكافلي العمل على تطوير نشاطها من خلال تنمية دور الرقابة الشرعية، تنمية الجانب المالي والفني.

ثالثاً: التوصيات

- ✓ ضرورة العمل على إصدار قانون بشأن التأمين التكافلي بما يتوافق مع التطورات الدولية في هذا المجال ؛
- ✓ ضرورة الاهتمام بتأهيل العاملين في مجال التأمين التكافلي ومواكبة كل جديد في هذا المجال ؛
- ✓ العمل على إنشاء شركات التأمين التكافلي ؛
- ✓ ضرورة العمل على رفع مستوى الوعي التأمين التكافلي لدى الأفراد من خلال تنظيم الندوات والملتقيات عبر وسائل الإعلام التي تبرز أهمية التأمين ؛
- ✓ وضع برامج تدريبية وتطويرية والاستعانة بأصحاب الخبرة في ذلك ؛
- ✓ التركيز على الجودة والنوعية وعدم الاكتفاء بالاعتماد على مبدأ مشروعية التأمين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

1. أحمد محمد لطفي، "المشكلات العلمية والحلول الإسلامية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
 2. سليمان بن دريع العازمي، العجز في صندوق المشتركين، جامعة الأردنية، عمان، 2010.
 3. عبد الهادي السيد نقي الحكيم، عقد التأمين، حقيقته ومشروعيته، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
 4. عبد الحميد محمود البعلي، المنافسة التجارية بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي وأثره على صناعة التأمين التكافلي، الديوان الأميري، الكويت.
 5. علي محي الدين القرّة الداغي، الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي، دار البشائر، بيروت، لبنان، 2003.
 6. هيثم حامد المساورة، عقد التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار المطبوعات جامعة الإسكندرية، 2008.
 7. هيثم محمد حيدر، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، ط 03، لبنان، 2009.
- المذكرات والرسائل الجامعية :**
8. العلمي دلال، بدائل التأمين التجاري، مذكرة ماستر، اقتصاد التأمينات، جامعة المسيلة، 2018.
 9. براق سمية، تسويق خدمة التأمين التكافلي دراسة تحليلية تقييمية حالة الدراسة شركة سلامة لتأمينات الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019 .
 10. حرزون كاتبة، امينة جديد، التأمين التكافلي، تخصص قانون خاص شامل، مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2020.
 11. خديجة علاق، دراسة استطلاعية حول التأمين التكافلي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2015.

12. خلايفية محمود، استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي بين الجانب النظري والتطبيقي، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2013 .

13. شرقي أبو بكر الصديق، كاكة علاء الدين الفائض التأميني وأثره على نمو صناعة التأمين التكافلي، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019 .

14. عامر حسن عفانة، إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.

15. فلاق صليحة، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي تجارب عربية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، 2015

16. ميلودي نادية، دور مؤسسات التأمين التكافلي في دعم المصارف الإسلامية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020.

المجلات:

17. عبد العزيز علي الغامدي، إعادة التأمين والبدل الإسلامي لدراسة فقهية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 22، العدد 44، السعودية، 2007.

18. عمر حويتية، عبد الرحمان حويتية، واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إدراة والمركز الجامعي غرداية، 2011.

الملتقيات والمؤتمرات:

19. العيفة عبد الحق، الفائض التأميني وتوزيعه في شركات التأمين، الملتقى الدولي السابع حول " الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول -"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 03-03 ديسمبر 2012.
20. بهلولي فيصل، خويلد عفاف، التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر - الواقع والآفاق -، الملتقى الدولي السابع حول " الصناعة التأمينية الواقع العلمي وآفاق التطوير - تجارب الدول -"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012.
21. بالعجوج بلعيد، معزوز سامية، سياسة التأمين التكافلي كبديل لسياسة التأمين التقليدي، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009.
22. سامية معزوز، ليلي الهاشمي، إمكانية تقديم صيغ التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين التجاري، المؤتمر العلمي الدولي الرابع تفعيل دور التمويل الإسلامي في القطاع المالي الجزائري، 2018، الجزائر.
23. فيصل بهلولي، عفاف خويلد، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير، تجارب الدول، يومي 03-04 ديسمبر 2012، مداخلة بعنوان التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر، جامعة الشلف، 2012.
24. مولاي خليل، التأمين التكافلي الإسلامي، الواقع والآفاق، الملتقى الدولي الأول " الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي بغرداية .
25. يوسف بن عبد الله الشبيلي، "التأمين التكافلي من خلال الوقف"، ملتقى التأمين التعاوني 22/20 جانفي 2009، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات الرياض.

أبحاث:

26. سيد احمد مسيدري، تطبيقات التأمين التكافلي في القانون الجزائري، قراءة في المرسوم التنفيذي رقم 09-13، مقال، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2018.
27. مريم حواسي، التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة المسيلة، 2014 - 2015.

التقارير:

28. تقارير نشاط التأمين في الجزائر 2014 - 2018.
29. القوائم المالية وتقرير مرجعي الحسابات المستقلين للفترة 2014 - 2018.
- أنظمة ولوائح:

30. المرسوم التنفيذي رقم 21_81 الصادر في 23 فيفري 201.
31. نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، مؤسسة النقد العربي السعودي.
- المواقع الالكترونية:

32. <https://www.sama.gov.sa/ar-sa>

ملخص:

يتناول هذا البحث موضوع واقع وآفاق التأمين التكافلي في الجزائر باعتباره بديل شرعي لتأمين التجاري، نظرا لما له من دور بارز وهام في ازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهو يقدم نفس خدمات التأمين التجاري ولكن بمبادئ الشريعة الإسلامية وهذا ما شهدناه في دراستنا في المبحث الأول وأيضا قمنا بدراسة كيفية توزيع الفائض، وفي الفصل الثاني قمنا بمقارنة بين التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية من اجل معرفة سبب نمو وازدهار التأمين التكافلي في السعودية من اجل تطبيقه في الجزائر وصناعة تأمين تكافلي مزدهر.

الكلمات المفتاحية : التأمين التكافلي، صناعة التأمين التكافلي، مؤشرات التأمين التكافلي

Summary:

This research deals with the subject of the reality and prospects of Takaful insurance in Algeria as a legitimate alternative to commercial insurance, given its prominent and important role in the prosperity of economic and social life. How to distribute the surplus, and in the second chapter we compared the Takaful insurance in Algeria and Saudi Arabia in order to know the reason for the growth and prosperity of Takaful insurance in Saudi Arabia in order to apply it in Algeria and a flourishing Takaful insurance industry.

Key words: Takaful insurance, Takaful insurance industry, Takaful insurance indicators

